الأوضاع الاجتماعية في لواء معان/ الأردن، عام 1962م من خلال تقريري اللجنة التوجيهية لإغاثة وتحسين الخدمات في اللواء الجنوبي

أحمد حامد إبراهيم القضاة [1]

https://doi.org/10.35516/jjha.v18i2.1173

ملخص

هدف هذا البحث إلى التعريف باللجنة التوجيهية لإغاثة وتحسين الخدمات في اللواء الجنوبي، التي شكَّلتها حكومة وصفي التل في 1962/3/17م من وكلاء وزارات: الداخلية، والصحة، والزراعة، والشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى قائد اللواء العسكري في معان؛ لتعرُّف المشكلات التي يعانيها سكان هذا اللواء، والمساعدات والمشاريع اللازمة التي يحتاجونها؛ لذلك زار أعضاؤها لواء معان في 1962/3/19م، ورفعوا تقريرين إلى رئيس الوزراء وصفي التل: الأول في 1962/3/24م، والثاني بتاريخ 1962/3/27م تضمنا معلومات عن الأوضاع الاجتماعية في لواء معان. ويحاول هذا البحث إبرازها، خاصة فيما يتعلق بالعشائر التي تقطن قرى لواء معان، ومصادر دخلها وأوضاعها المادية، والاقتراحات التي وضعتها اللجنة التوجيهية لتحسينها، والمساعدات التي قدَّمتها الحكومة الجمعيات الخيرية الأمريكية لسكان لواء معان بِوَصفِها معونةً الجنوب ورأي اللجنة التوجيهية فيها، والحديث كذلك عن مشروع الوحدات السكنية ورأي اللجنة التوجيهية فيها، وموقف الحكومة من رأي اللجنة في المشروع، وبيان أبرز مطالب سكان لواء معان من اللجنة التوجيهية في الجانب التعليمي. وخلص البحث إلى: أهمية تقريري أعضاء اللجنة التوجيهية في دراسة الأوضاع الاجتماعية في لواء معان، وأن تشكيل اللجنة التوجيهية لإغاثة الخدمات وتحسينها في اللواء الجنوبي كشف عن حرص حكومة وصفي التل على دراسة المشكلات على أرض الواقع ووضع الحلول المناسبة لها بما يعود بالخير والنفع على المواطنين، وأن من أسباب عدم استقرار أغلب سكان هذا اللواء عدم ملكيتهم للأراضي الزراعية وعدم وجود مشاريع تشغيلية تدفعهم إلى الاستقرار.

الكلمات الدالة: الحسين، لواء معان، وصفي التل، معونة الجنوب، مشروع الوحدات السكنية، التعليم.

المقدمة:

عانت الأردن خلال عامي 1961، و1962م من انتشار ظاهرة الجفاف وانحباس الأمطار في أغلب مناطق المملكة؛ مما أثر سلبًا في العديد من القطاعات الاقتصادية، وخاصة الزراعي، الذي يشكِّلُ أحد الموارد الرئيسة في الاقتصاد الأردني آنذاك؛ إذ كان يوفر فرص العمل لأكثر من 40% من القِوى العاملة، ويوفر أسباب المعيشة لما يزيد على 60% من مجمل السكان الذين يعملون في هذا القطاع والقطاعات الأُخرى المتمِّمة والمساندة له. (خطة التنمية الخمسية 1976–1980 د.ت:2؛ برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية 1964–1970م د.ت:85). كما أن

[1] أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عجلون الوطنية.

تاريخ الاستلام: 2023/4/29، تاريخ القبول: 2023/8/22.

©2024م عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

المشاريع التنموية للأعوام (1958–1962م) [1] لم تنعكس آثارها على سكان اللواء الجنوبي، الذي عانى من نقص في مصادر المياه وعدم ملكية أغلب سكانه للأراضي الزراعية وعدم توفر البنية التحتية التي تشجعهم على الاستقرار.

ونتيجة لهذه الظروف التي انعكست بشكل سلبي على حياة المواطن الأردني، وخاصة سكان اللواء الجنوبي، التي لمسها الملك الحسين –رحمه الله– من خلال زياراته إلى المنطقة، فقد عهد في عام 1962م إلى وصفي التل بتشكيل حكومة للنهوض بالاقتصاد الوطني، والاهتمام بالتعليم والصحة والمضي في المشاريع التي اشتمل عليها برنامج السنوات الخمس "**وفي مجال وزارة الاقتصاد الوطني ومجلس الإعمار الأردني يجب المضي في المشاريع التي اشتمل عليها برنامج السنوات الخمس، مع العناية بملاحقة الأخطاء التي أظهرتها الدراسات المختلفة لهذا البرنامج والتسريع بتنفيذ تلك المشاريع لبلوغ مرحلة الاكتفاء الاقتصادي...، وإن خير ضمان لسلامة الاتجاه في هذه المجالات كلها هو التخطيط**..."(عبيدات 2011: 126) .

تعهد وصفي التل في بيانه الوزاري بمعالجة مشكلة الفقر وتحقيق الرخاء الاقتصادي من خلال اهتمام الحكومة بالتنمية الزراعية وزيادة الإنتاج وتحسينه. كل ذلك في نطاق استغلال كل شبر من الأرض والاستفادة من مصادر المياه بأقصى طاقاتها في الرّي، واستصلاح الأرض، والاستمرار في توزيع الأراضي الحكومية للمستحقين، وتقديم القروض والمساعدات للمزارعين وتزويدهم بالنصح العلمي والإرشاد الفني. (ملحق الجريدة الرسمية 30 كانون الأول 1962: 98).

كما تعهد بتحسين مستوى الخدمات العامة للنهوض بحياة المواطن الأردني؛ وذلك بتوفير الخدمات التربوية والصحية والطبية في المدن والقرى ومضارب البدو على السواء، وإيصال الخدمات البريدية والهاتفية والبرقية والطرق المعبَّدة إلى كل مدينة وقرية ضمن مخطط عام يشمل نواحي المملكة بأسرها، كما تعهد ببناء مجمعات لدوائرها في الألوية والأقضية وجرِّ المياه وكهربة القرى وفقا للحاجات والإمكانات. (مذكرات ومناقشات مجلس الأُمَّة الأردني السابع 30 كانون الأول 1962م: 98).

التزمت حكومة وصفي التل التي تشكَّلت في 28 كانون الثاني 1962م بما جاء ببيانها الوزاري، فبعد (49) يومًا من تاريخ تشكيلها شكَّلت في اجتماعها المنعقد يوم السبت الموافق 17 آذار 1962م لجنة توجيهية لإغاثة الخدمات وتحسينها[2] في اللواء الجنوبي مؤلفة من وكلاء وزارات: الداخلية، والصحة، والزراعة، والشؤون الاجتماعية، بالإضافة الى قائد اللواء العسكري في معان؛ لتعرُّف المشكلات التي يعانيها سكان هذا اللواء والمساعدات والمشاريع اللازمة التي يحتاجونها، وخصوصًا في المجالات: الزراعية والاجتماعية والصحية، على أن تباشر اللجنة أعمالها اعتبارًا من يوم الاثنين 19 آذار 1962م، وترفع تقريرها وتوصياتها إلى مجلس الوزراء (وثيقة حكومية رقم 5/5/1/30، 1962/3/18م؛ جريدة المنار 1962ع543 : 1). وفي ظل حاجة هذا اللواء إلى المساعدات وضعف بنيته التحتية وانتشار ظاهرة الفقر بين سكانه قرَّرت الحكومة أيضًا تشكيل لجنة دائمة لمنطقة اللواء الجنوبي تألفت من: متصرف اللواء، وقائد اللواء العسكري، ورئيس الأطباء، ومدير مكتب الشؤون الاجتماعية، ورئيس مكتب الإرشاد الزراعي، على أن تتولى هذه اللجنة

---

[1] لمزيد من التفصيل عن المشاريع التنموية للأعوام (1958–1962)، انظر: (الواكد والشرعة 2022: 212–215).

[2] قبل تشكيل اللجنة التوجيهية لإغاثة الخدمات وتحسينها في اللواء الجنوبي كان الخبير الزراعي مازن عبد الهادي قد طرح فكرة تأسيس هيئة خاصة للتنمية في اللواء الجنوبي؛ حيث أرسل كتابًا بذلك إلى رئيس مجلس الإعمار بتاريخ 5 شباط 1961م بعد زيارته لواء معان، تعرَّف خلالها المشكلات والنواقص التي يعانيها سكان هذا اللواء والمساعدات والمشاريع اللازمة التي يحتاجونها، وخصوصًا في المجالات الزراعية والاجتماعية والصحية. (وثيقة حكومية رقم 1/16/1/30–2، 5 /2/1961م).

مَهَمَّةَ تقديم التقارير إلى اللجنة التوجيهية بحاجات سكان اللواء (وثيقة حكومية رقم 5/5/1/30، 1962/3/18م؛ جريدة المنار 1962 ع543: 1).

بادرت اللجنة التوجيهية في19 آذار1962م إلى زيارة اللواء الجنوبي، استغرقت يومين، قامت خلالهما بجولة استطلاعية ودراسة شاملة لجميع أنحاء لواء معان[3] واجتمعت مع سكان اللواء والمسؤولين الرسميين؛ حيث اطلعت على الأحوال المعيشية، وحققت في مصادر الدخل، واستمعت إلى مختلف وجهات النظر في المساعدات المقدمة لهم من الحكومة: مثل معونة الجنوب ولجنة الإسعاف المركزية أو الوزارية والمساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية الأمريكية وما يتصل بها، كما تفقدت الوحدات السكنية التي تَقَرَر إنشاؤها من تبرُّعات معونة الجنوب، والمواقع التي كان من المقرر إنشاؤها فيها، وتقصت المشكلات المتعلقة بها، ورفعت بذلك تقريرًا إلى رئيس الوزراء بتاريخ 1962/3/24م، جاء في (8) صفحات، وهو محفوظ في دائرة المكتبة الوطنية ويحمل رقم (9/5/1/30–16)، كما رفعت تقريرًا آخرَ إلى رئيس الوزراء بتاريخ 1962/3/27م، اشتمل على معلومات تفصيلية عن قرى لواء معان والعشائر التي تقطنها ومصادر دخلها والمشكلات التي يواجهونها وأبرز مطالبهم، بلغ عدد صفحاته (8)، وهو محفوظ في دائرة المكتبة الوطنية ويحمل رقم (20/5/1/30–27). وعليه، فيدرسُ هذا البحثُ الأوضاع الاجتماعية في لواء معان من خلال تقريري اللجنة التوجيهية لإغاثة الخدمات وتحسينها في اللواء الجنوبي.

الدراسات السابقة:

من الدراسات العلمية التي بحثت في تاريخ لواء معان خلال فترة البحث حسب اطلاع الباحث:

1. سهام أحمد البدور: الحياة الاجتماعية في لواء معان 1924–1964م دراسة وثائقية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، 2014م.
2. أنور دبشى الجازي: بادية معان 1925–1975م، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، 2015م.
3. محمد عبد الهادي الجازي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإدارية في مدينة معان خلال الفترة 1921–1989م دراسة وثائقية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، 2017م.

تعد هذه الدراسات من الدراسات العلمية المهمة في تاريخ لواء معان الاجتماعي والاقتصادي والإداري؛ وذلك لاعتمادها على مصادر ووثائق تاريخية منشورة وغير منشورة. ورغم أن هذه الدراسات بحثت في الحياة الاجتماعية في لواء معان فإن هذا البحث يختلف عنها بما يلي:

1. لم تتحدث الدراسات السابقة عن تشكيل اللجنة التوجيهية لإغاثة الخدمات وتحسينها في اللواء الجنوبي، وكذلك عن الأوضاع المادية لسكان لواء معان ولا عن المساعدات التي كانت تقدم لهم بِوَصفِها معونة الجنوب والمساعدات التي كانت تقدمها لجنة الإسعاف المركزية أو الوزارية والجمعيات الخيرية الأمريكية ورأي اللجنة التوجيهية فيها.
2. لم تتحدث الدراسات السابقة عن مشروع الوحدات السكنية ورأي اللجنة فيه، وموقف الحكومة من تقرير اللجنة عن

[3] على الرغم من أن اللجنة تشكلت للنظر في حاجات سكان اللواء الجنوبي (معان والكرك) فإن اللجنة التوجيهية لإغاثة الخدمات وتحسينها في اللواء الجنوبي ركزت في تقريريها المرفوعين إلى رئيس الوزراء على أوضاع لواء معان؛ لأن اللجنة زارت عشائر وقرى لواء معان، واقتصرت زيارتها اللجنة لواء الكرك وقضاء الطفيلة على زيارة مواقع مشروع الوحدات السكنية التي أنشئت في القطرانة والحسا.

المشروع، باستثناء دراسة أنور الجازي التي تحدث فيها عن مشروع إسكان أذرح بشكل مختصر في صفحة (155-156).

3. يعتمد هذا البحث على تقريري اللجنة التوجيهية لإغاثة الخدمات وتحسينها في اللواء الجنوبي خلال عام 1962م، إضافة إلى العديد من الوثائق المحفوظة في دائرة المكتبة الوطنية، بينما لم تعتمد دراسة محمد الجازي على الوثائق المحفوظة في دائرة المكتبة الوطنية مطلقا، أما دراسة سهام فاعتمدت على وثيقتين من وثائق المكتبة الوطنية تعودان لعام 1923م و1934م. وعلى الرغم من اعتماد أنور الجازي في رسالته على العديد من الوثائق المحفوظة في دائرة المكتبة الوطنية فإنه لم يعتمد على ما يخص عام 1962م إلا على وثيقة واحدة من وثائق المكتبة الوطنية.
4. تحدثت الدراسات السابقة عن سكان لواء معان والقبائل التي كانت تسكن المنطقة منذ العهد العثماني، كما ركزت في حديثها على سكان وعشائر اللواء خلال عهد الإمارة، ولكنها لم تتحدث عن شيوخ هذه العشائر وعدد أفراد كل عشيرة ومصادر دخلها في عام 1962م وبشكل مفصل كما جاء في هذا البحث.

تكمن أهمية البحث في دراسته للأوضاع الاجتماعية في لواء معان عام 1962م اعتمادًا على تقريري اللجنة التوجيهية لإغاثة الخدمات وتحسينها في اللواء الجنوبي، إضافة إلى الوثائق والمصادر التاريخية المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحليل أسباب انتشار ظاهرة الفقر في اللواء، وبيان الجهود التي بذلتها حكومة وصفي التل في تحسين مستوى معيشة سكان اللواء وتوطينهم من خلال إنشاء مشروع الوحدات السكنية الذي اشتمل على جميع المرافق الخدمية.

واعتمد الباحث المنهج التاريخي التحليلي من خلال دراسة وتحليل ما جاء في تقريري اللجنة التوجيهية لإغاثة وتحسين الخدمات في اللواء الجنوبي المرفوعين إلى رئيس الوزراء؛ لتعرُّف الأوضاع الاجتماعية في لواء معان خلال عام 1962م.

وتناول البحث في مقدمته التعريف باللجنة التوجيهية لإغاثة الخدمات وتحسينها في اللواء الجنوبي، ثم تحدث عن قرى لواء معان والعشائر التي تقطنها، وطرق معيشتها ومصادر دخلها وأوضاعها المادية، والمساعدات المقدمة لهم من الحكومة بِوَصفِها معونة الجنوب ولجنة الإسعاف المركزية أو الوزارية والجمعيات الخيرية الأمريكية، كما تناول مشروع الوحدات السكنية التي تَقرَر إنشاؤها من تبرعات معونة الجنوب، ورأي اللجنة في المشروع، وموقف الحكومة من تقرير اللجنة عن المشروع، وبيَّن أبرز مطالب سكان اللواء في الجانب التعليمي، التي تركزت على افتتاح مدارس جديدة والتخلُّص من الأبنية المستأجرة.

التجمعات السكانية والقرى والقبائل في لواء معان:

ضم لواء معان وفق نظام التقسيمات الإدارية رقم (2) لسنة 1957م: قضاء معان، وقضاء العقبة، وناحية الشوبك، وناحية وادي موسى. وجرى العديد من التعديلات على هذا النظام، منها: عام 1958م وبمقتضى هذا التعديل أُضيفت قرية الشوبك إلى قرى وعشائر ناحية الشوبك، كما أُضيفت قرية وادي موسى إلى عشائر وقرى وادي موسى التابعة إلى لواء معان[4]. (الجريدة الرسمية 1957 ع1339 :605-606؛ 1958 ع1378 :418).

[4] حصل في عام 1962م تعديل على نظام التقسيمات الإدارية (2) لسنة1957م، ولكنه لم يشمل لواء معان (الجريدة الرسمية 1962 ع1627 :814).

وجرى تعداد سكان لواء معان في أول إحصاء رسمي لسكان الأردن، الذي بدأ في 18 تشرين الثاني 1961م على مرحلتين (دائرة الإحصاءات العامة 1964 م2: ع، ف، ز):

1. التعداد الأول: من 28 تشرين الأول [5] وحتى يوم 18 تشرين الثاني 1961م، وجرى فيه عدُّ سكان المدن والقرى وسكان الخيام في اللواء.
2. التعداد الثاني: من 30 تشرين الثاني 1961م وحتى يوم 14 كانون الثاني 1962م، الذي جرى فيه عدُّ سكان الخيام في الصحراء إثر انتهاء التعداد في المدن والقرى تجنُّبًا لأية احتمالات تتعلق بازدواج التعداد. ووفق هذه الإحصاءات، فقد بلغ عدد سكان لواء معان (46914)[6]نسمة توزَّعوا على النحو التالي (دائرة الإحصاءات العامة 1964 م2: ز):

ت	فئة التعداد في لواء معان	عدد الأفراد
1	سكان المدن والقرى	27051
2	سكان الخيام في اللواء	1563
3	سكان الخيام في الصحراء	18300
المجموع		46914

يتبين لنا من الجدول أن نسبة سكان المدن والقرى الذين يسكنون البيوت المبنية من الحجر والطين في لواء معان تشكل ما نسبته (57.6%) من مجموع سكان اللواء، أما نسبة من يسكنون الخيام في داخل حدود اللواء فبلغت (3.4%) من مجموع السكان، في حين بلغت نسبة من يسكنون الخيام في الصحراء (39%) من مجموع السكان، وهذه النسب تعكس عدم استقرار عدد كبير من سكان اللواء لعدم وجود مساكن، واعتماد أغلب سكان اللواء على مهنة تربية الماشية والإبل التي تدفعهم إلى التنقل من مكان إلى آخر بحثًا عن الكلأ والماء؛ لذا سارعت الدولة إلى توطينيهم من خلال مشروع الوحدات السكنية الذي أنشئ في اللواء الجنوبي.

ومن أهم التجمعات السكانية والقرى في لواء معان، والقبائل والعشائر التي تسكنها، وأبرز شيوخها بالإضافة إلى مصادر دخلها، وفقا لما جاء في تقريري اللجنة التوجيهية لإغاثة الخدمات وتحسينها في اللواء الجنوبي:

أولا: قضاء معان:

يتألف من العديد من المدن والقرى، منها: معان، ورمّ، والنقب، والجفر، وباير، وأذرح، وغرندل، والمدورة، والشراة الجنوبية (الجريدة الرسمية 1957 ع1339: 605؛ وثيقة حكومية رقم 24/5/1/30، 1962/3/27م). ومن القبائل التي

[5] بدأ تعداد السكان في بعض الألوية في 18 و28، 29، تشرين الأول 1961م. (دائرة الإحصاءات العامة 1964: (ز)).

[6] ذكر أعضاء اللجنة التوجيهية لإغاثة الخدمات وتحسينها في اللواء الجنوبي أن عدد سكان لواء معان نحو (20) ألف نسمة، وهو عدد يمثِّلُ فارقًا كبيرًا عن العدد الرسمي لسكان لواء معان البالغ (46914)؛ ويرجع هذا إلى أن اللجنة ذكرت عدد سكان القرى الذين اجتمعت معهم دون ذكر سكان العقبة وسكان الخيام في اللواء وفي الصحراء.

سكنت لواء معان قبيلة الحويطات [7]، التي تفرع منها العديد من العشائر التي سكنت في رمّ [8]، مثل: كعشيرة الزلابية وعددها (250) بيتًا[9] وشيخها عيد بن عواد، وعشيرة العمران وعددها (150) بيتًا وشيخها صباح بن غانم، وعشيرة الصويلحيين وعددها (30) بيتًا وشيخها قاسم بن صويلح، وعشيرة الزوايدة وعددها (90) عائلة، وعشيرة الدبور وعددها (75) بيتًا. ويعمل أفراد هذه العشائر في تربيه الإبل والغنم التي نفق أغلبها بسبب الجفاف، وعمل بعضهم في فيلم لورنس العرب [10] الذي وثق فيه بطولات الشيخ عودة أبو تايه وأبناء الحويطات. ويعيش أيضًا في منطقة رمّ بعض من أفراد قبيلة بني عطية [11] وعددها (100) بيت. (وثيقة حكومية رقم 24/5/1/30، 1962/3/27م).

أما قرية النقب[12]، فسكنت فيها: عشيرة الزوايدة وشيخها سلمان بن مطلق وعددها (200) بيتًا، وعشيرة المراعية وشيخها سلامة أبو عجيلة وعددهم (400) بيتًا، وعشيرة السعيديين وينتشرون في منطقه دلاغة[13] وبئر مذكور وغرندل[14] وبئر حمد والضحل، ويعمل بعض أفراد هذه العشيرة الذين يسكنون في دلاغة في الزراعة وعدد بيوتهم (400)، ومنهم من يعمل في تربية الماشية وعددهم (250) بيتًا وينتشرون من الضحل إلى غرندل وبئر مذكور على امتداد وادي عربة (وثيقة حكومية رقم 22/5/1/30 ، 1962/3/27م). كما سكنت قرية دلاغة عشيرة الطقاطقه وشيخها عطا الله حماد الطقطقي وعددها (150) عائلة، وعشيرة العطون وشيخها سعد الرتيمات وعددها (150) عائلة، وعشيرة الزلابية وشيخها دخيل الله سليمان وعددها (30) عائلة، وعشيرة العمران التي لا يملك أي فرد من أفرادها أراضي زراعية على الرغم من أن عددهم (60) عائلة، وعشيرة الربابعة وعددهم (60) بيتا (وثيقة حكومية رقم 24/5/1/30، 1962/3/27م).

ومن القبائل التي سكنت منطقة النقب قبيلة الأحيوات [15]وعددها (60) عائلة وهم فقراء آنذاك، كما سكن قسم منهم في وادي عربة ووادي اليتم وعددهم (600) بيت (وثيقة حكومية رقم 22/5/1/30، 1962/3/27م). وسكن النقب أيضًا أفراد من قبيلة بني عطية وعددهم (90) عائلة. وعلى وجه العموم، فعشائر منطقة النقب وفقًا لتقرير اللجنة التوجيهية

---

[7] الحويطات: إحدى قبائل شرقي الأردن، يعودون بأصولهم إلى العرب الأقحاح عن طريق الأنباط، وتقع مضاربهم بين تيماء جنوبًا والطفيلة شمالًا ووادي السرحان والنفوذ شرقًا وساحل العقبة وسيناء غربًا، ولهم بطون في فلسطين وفي مصر، وتنقسم قبيلة الحويطات في الأردن إلى مجموعتين: حويطات ابن جازي (الشمال) وتضم عشائر: المطالقة، والفريجات والدراوشة، والمراعية، والدمانيه، والعطون، والسليمانيين، وحويطات ابن نجاد (الجنوب) وتضم عشائر: الخضيرات، السعيديين، البدول، الصقور، الصويلحيين. (الزركلي 2009 :59–60؛ الجازي 2009 :69–70؛ العبادي 1984: 478–479؛ أبو خوصة 1943: 171).

[8] رم: قرية تقع إلى الشرق من القويرة وتبعد عن العقبة نحو 70كم. (الدوايمة 2012: 516).

[9] وفق الوثائق فإن البيت أو العائلة يساوي (8) أفراد من حيث العدد، فيكون عدد أفراد عشائر الزلابية (250×8) =2000 فردا.

[10] فيلم لورنس العرب: فيلم سينمائي جرى إنتاجه في عام 1962م وَصُوِّرَت العديد من مشاهده في الصحراء الأردنية بمدينة رمّ.

[11] بني عطية: قبيلة عربية عدنانية، تقطن في الشمال الغربي من المملكة العربية السعودية، وقد انتقل كثير من أفرادها إلى جنوب الأردن من شمال الحجاز هربًا من سنوات الجفاف المتتالية، وبدأ ظهورهم في منطقة الكرك والبحر الميّت في القرن التاسع عشر الميلادي. (الطيب 1997 مج1ج1 :256–257؛ الجازي 2009: 74).

[12] النقب: تقع جنوب وجنوب غرب معان. (عبد القادر وآخرون 1973: 84).

[13] دلاغة: تقع في الجنوب الغربي من معان وعلى بعد 27كم جنوب البتراء. (الدوايمة 2012: 490).

[14] غرندل: تقع جنوب غرب وادي موسى. (عبد القادر وآخرون 1973: 141).

[15] قبيلة الأحيوات: من أقدم القبائل التي استوطنت بادية جنوب الأردن، وتنتشر مضاربها في منطقة وادي عربة، امتدادًا من العقبة إلى غرندل شمال العقبة. (الجازي 2009 :79).

لإغاثة الخدمات وتحسينها في اللواء الجنوبي لا يعمل إلا عدد قليل منهم في الزراعة، ولا يوجد لهم مواشٍ ولا إبل؛ لأنها نفقت بسبب الجفاف (وثيقة حكومية رقم 22/5/1/30، 1962/3/27م).

أما العشائر التي سكنت الجفر [16]، فهي: عشيرة الفريجات وشيخها محمد أبو تايه وعددها (600) عائلة، وعشيرة الدراوشة وشيخها بخيت بن درويش وعددها (163) عائلة، وعشيرة الدمانيه. وكان لهذه العشائر أراض في الشراة وأبو اللسن [17] والفجيج وهي صالحة للزراعة (وثيقة حكومية رقم 22/5/1/30، 1962/3/27م). أما منطقة الشراة الجنوبية فسكنتها فرق من قبيلة الحويطات، وهي: البدول، والعمارين والمراعية والمطالقة والنعيمات والسعيديين والتوايهة والسليمانيين والمناجعة والزوايدة والزلابية. (وثيقة حكومية رقم 25/5/1/30، 1962/3/27م).

ثانيا: قضاء العقبة:

يتألَّفُ من مدينة العقبة والقويرة [18] وما يتبعها من العشائر الرُّحل (الجريدة الرسمية 1957 ع 1339: 605؛ وثيقة حكومية رقم 24/5/1/30، 1962/3/27م) ومن القبائل التي سكنتها قبيلة حويطات ابن نجاد، وهي ممتدة من العقبة [19] إلى قرية قمر أسفل النقب، وكلاهما تسمى عشائر ابن نجاد، وهي (32) فرقة وعددهم (750) بيتا؛ أي ما يعادل (6000) نسمة، وشيخها عودة بن نجاد [20]، وهي وفقا لتقرير اللجنة التوجيهية لإغاثة الخدمات وتحسينها في اللواء الجنوبي عشائر فقيرة؛ لأن الثروة الحيوانية التي كانت تمتلكها نفق معظمها ولم يتبق إلا عدد قليل منها، كما أصبحت الزراعة في أراضيهم غير مجديه لتوالي سنين الجفاف والمحل على المنطقة (وثيقة حكومية رقم 23/5/1/30، 1962/3/27م). ولم يذكر تقرير اللجنة التوجيهية القبائل الأُخرى التي تسكن مدينة العقبة [21]؛ لأن أعضاء اللجنة لم يزوروها بحكم تطورها وتقدمها اقتصاديًّا وعمرانيًّا وتوفر جميع الخدمات فيها آنذاك مقارنة ببقية مناطق لواء معان.

ثالثا: ناحية وادي الشوبك:

تتألَّفُ من العديد من القرى، منها: الشوبك، ونجل، أبو مخطوب، وشماخ، والجاية، والمقارعية، والخريبة، وبير

---

[16] الجفر: تقع في الجهة الشرقية من محافظة معان وتبعد عنها نحو 65كم. (الدوايمة 2012: 480).

[17] أبو اللسن: تقع في الجهة الجنوبية الغربية من معان وتبعد عنها نحو 45كم. (الدوايمة 2012: 482).

[18] القويرة: تقع جنوب الأردن على مسافة 50كم إلى الشمال من العقبة بمحاذاة الطريق الصحراوي. (الدوايمة 2012: 515).

[19] العقبة: تقع جنوب الأردن وتبعد عن عمان نحوي 330كم. (الدوايمة 2012: 507).

[20] الشيخ عودة بن حسن بن نجاد: من شيوخ الحويطات البارزين في المنطقة، وشيخ لعشائر النجادات، وقد حلَّ محل والده الشيخ حسن المتوفي عام 1922م، الذي كان يتسلم الصُرَّة من الدولة العثمانية، ساهم في الثورة العربية الكبرى، وكان يعتبر الممثل إمام حكومة شرقي الأردن عن النجادات، توفي عام 1970م. (الجازي 2009: 92-93).

[21] ومن العشائر البدوية التي سكنت مدينة العقبة: عشيرة العمران، والقلاعية، الطقاطقة، الأحيوات، العقيلات، كما سكنت العقبة العديد من العشائر الحضرية منذ بداية العهد العثماني، وقد شملت عشائر قادمة من مصر كعشائر: آل البدري، والبسيوني، وآل ماضي، وآل البراوي، وآل بيومي، والجارحي، وغيرهم، أما العشائر القادمة من غزة، فمن مثل: آل الضابط، وآل الكباريتي، وأما العشائر المغربية القادمة من المغرب آل درويش الذين رافقوا قوافل الحج من تونس والمغرب إلى مصر ومنها إلى العقبة، فآل المغربي، وأما العشائر القادمة من الحجاز واليمن فهي العائلات التي قدمت مع الشريف فيصل بن الحسين خلال أحداث الثورة العربية الكبرى عام 1917م، منهم: آل هديب، وآل الغريب، وآل الغامد، وآل المدني، وآل الحجازي، وأما العشائر اليمانية التي قدمت خلال أحداث الثورة فهي عائلات: النعمان، والبريهي، والحبش. (بني يونس 2011: 14؛ البطوش 2004: 15-21).

خداد، والجهير (الجريدة الرسمية 1957 ع1339: 605)، وقرية بئر الدباغات التي سكنتها عشيرة العمارين التي يبلغ عدد أفرادها (300) عائلة وتمتد أراضيهم من بئر الدباغات لغاية وادي موسى (وثيقة حكومية 26/5/1/30، 1962/3/27م).

وقرية بير أبو العلق وسكانها من عشيرة المراعية، وقرية حواله [22] وسكانها من عشيرة الرشايدة، وهذه العشائر فرع من قبيلة الحويطات. ووصف التقرير حالتهم المادية بأنها سيئة، فمعظم سكان ناحية وادي الشوبك يعتنون بتربية الماشية ولا يمتلكون أرضًا زراعية؛ لذا طالب أهالي قرى نجل وأبو مخطوب وشماخ [23] والجاية والمقارعية والخريبة وبير خداد والجهير بتوزيع أراضي حوض شماخ الأميرية عليهم لزراعتها (وثيقة حكومية 26/5/1/30، 1962/3/27م).

رابعا: ناحية وادي موسى:

تتألف من العديد من القرى ومنها: وادي موسى، الراجف، والطيبة، والحي، والبتراء، وبسطة (الجريدة الرسمية 1957 ع1339: 605–606) ومن العشائر التي سكنت وادي موسى: العلايا، والعبيدية وبني عطا، كل عشيرة من هذه العشائر ثلثها يسكنون بيوت حجر، وثلثهم الآخر يسكنون بيوت شعر. ويسكن في البتراء البدول ويبلغ عددهم (150) عائلة وهم فقراء آنذاك، يسكنون الكهوف (وثيقة حكومية رقم 25/5/1/30، 1962/3/27م).

ومن القرى التي تتبع وادي موسى أيضا القاع وسكنت فيها عشائر: العراقدة الذين كانوا يعيشون أيضا في منطقة بئر البيطار وعددهم (150) عائلة. وقرية بسطة [24] وتسكنها عشيرتي العلاده والسحالين وعددهم (170) بيتا وعشيرة الذيابات وعددهم (150) عائلة، وقرية بير أبي دنة [25] التي تسكنها عشيرة السبوع وعددهم (95) عائلة. وجميع هذه العشائر تميل إلى الاستقرار؛ حيث يعيش أفرادها في بيوت من الطين، ويمتلكون أراضٍ زراعية لكنهم لا يستغلون إلا شيئا بسيطا منها، كما امتلكوا مواشٍ وإبلًا بأعداد قليلة (وثيقة حكومية رقم 24/5/1/30–25، 1962/3/27م).

أما سكان قرية أيل [26] فهم من قبيلة النعيمات ومن فروعها عشيرة الغوافه وعددهم (200) عائلة (وثيقة حكومية رقم 24/5/1/30–25، 1962/3/27م). أما قرية الفرذخ [27]فقد سكنتها قبيلة النعيمات والسلامة عشائر أبو شتال، ويقدر عدد سكان الفرذخ من (125 –135) عائلة. أما قرية قرين [28] فسكانها من السليمانيين ويبلغ عددهم (300) عائلة، وامتلكوا مواشٍ بإعداد قليلة (وثيقة حكومية رقم 21/5/1/30، 1962/3/27م).

ومما سبق يتبين أن أكبر القبائل نفوذًا وانتشارًا في لواء معان هي قبيلة الحويطات، وتعتمد القبائل في لواء معان في مصدر رزقها على تربية الماشية والإبل والتي فقدوا معظمها في عام 1961م/1962م بسبب القحط والجفاف، أما الزراعة فقد كانت على نطاق ضيق لعدم ملكية أغلب سكان اللواء للأراضي الزراعية.

---

[22] قرية حوالة: تقع في الجهة الشمالية الغربية لمحافظة معان، وتتبع إداريًا لواء الشوبك، وتقع في الجنوب منها. (الدوايمة 2012: 497).

[23] قرية شماخ: تقع في الجهة الشمالية من معان، وتبعد عن وادي موسى حولي (35) كم وتتبع إداريا لواء الشوبك، وتبلغ مساحتها حوالي (3868) دونمًا. (الدوايمة 2012: 495).

[24] قرية بسطة: تقع في الجهة الغربية من معان وتبعد عنها حوالي 23 كم. (الدوايمة2012: 477).

[25] قرية بير أبو دنة: تقع في الجهة الغربية من معان وتتبع إداريا لواء القصبة. (الدوايمة2012: 478).

[26] قرية أيل: تقع في الجهة الغربية من معان وتبعد عنها حوالي 27 كم. (الدوايمة 2012: 477).

[27] قرية الفرذخ: تقع في غرب من معان على مسافة 22 كم. (الدوايمة 2012: 478).

[28] قرية قرين: تقع في الجهة الغربية لمحافظة معان وتتبع إداريًا لواء القصبة وتتبع قضاء المغرية. (الدوايمة 2012: 484).

الأوضاع المادية لسكان لواء معان:

اعتبرت اللجنة التوجيهية سكان لواء معان فقراء باستثناء سكان مدينة العقبة التي كانت مزدهرة اقتصاديا وعمرانيا؛ حيث يعمل سكانها في التجارة والزراعة والوظائف الحكومية، ولكن درجة الفقر كانت تختلف من منطقة إلى أخرى ويمكن تصنيفها كما يلي:

أولا: فقراء الدرجة الأولى: وهم البدو الذين فقدوا ماشيتهم وإبلهم، وليس لديهم أراض زراعية يعتاشون منها كالسعديين المنتشرين في وادي عربة، والأحيوات المقيمين في وادي اليتم، ونجادات المقيمين في القويرة، والعشائر القاطنة في رمّ والبدول سكان الحميمة والبتراء. وهؤلاء يشكلون ما نسبته (30%) من مجموع البدو في اللواء، وهم وفقا لتقرير اللجنة التوجيهية لإغاثة وتحسين الخدمات في اللواء الجنوبي في حالة يرثى لها ويحتاجون إلى المساعدات مع العلم بأنهم كانوا يعيشون في السنوات السابقة من موارد مواشيهم وإبلهم، ولكنهم فقدوها بسبب القحط والجفاف في عام 1962/1961م.(وثيقة حكومية رقم 16/5/1/30 ،1962/3/24م).

ثانيا: فقراء الدرجة الثانية: وهم البدو الذين يتصرفون بأراضٍ زراعية ولديهم بقايا مواشٍ وإبل بأعداد قليلة ويقومون بأعمال زراعية على نطاق ضيق، وتحتاج مصادر المياه عندهم إلى التحسين كسكان الراجف وصدقة ووادي دلاغة والفرذخ وبئر الدباغات وغيرهم. وهؤلاء يشكلون ما نسبته (70%) من مجموع البدو في اللواء (وثيقة حكومية رقم 24/5/1/30،15 /1962/3م).

ثالثا: فقراء الدرجة الثالثة: وهم الذين حالتهم وسط بين البدو والفلاحين وهم: سكان وادي موسى، وقراها، وسكان الشوبك، وقراها. وهؤلاء لديهم أراض زراعية كسكان وادي موسى، ولكن ملكيتهم صغيرة تقل عن (100) دونم وهم فقراء على العموم بسبب سنوات المحل والجفاف المتعاقبة ولتراكم الديون الزراعية عليهم (وثيقة حكومية رقم 16/5/1/30،24 /1962/3م).

رابعا: أهالي مدينة معان: إذ كان غالبية من المقيمين فيها فقراء ليس لهم أراضٍ زراعية ولا مورد رزق آخر. باستثناء بضعة أفراد من يمتلكون مساحات صغيرة من الأراضي خارج معان في بعض القرى مثل: الشراة وأبو اللسن والفجيج (وثيقة حكومية رقم 15/5/1/30 ،1962/3/24م؛ 22/5/1/30، 1962/3/27م). وعبرت اللجنة التوجيهية عن شدة الفقر في معان "أراضيها صوان وطيورها غربان"(وثيقة حكومية رقم 16/5/1/30، 1962/3/24م).

اقترحت اللجنة التوجيهية حلًا مؤقتا لمشكلة فقراء الدرجة الأولى والدرجة الثانية وذلك بفرز أسماء فقراء الدرجة الأولى عن البدو الآخرين من قبل لجنة مختصة مع الاستئناس بمعلومات دائرة الإحصاءات العامة، وبعد أن يتم حصر عددهم يصرف لكل منهم من (3–5) رؤوس ماعز على حساب تبرعات إعانة الجنوب، وعلاوة على ذلك يفتح لهم ولفقراء الدرجة الثانية مشاريع كفتح الطرق لتشغيلهم كطريق: معان– وادي عربة عن طريق ادلاغة – غرندل، ومشروع أبقار ودواجن، وتحسين المراعي، والإكثار من الماشية في لواء معان (وثيقة حكومية رقم 12–10/5/1/30، 1962/3/24م).

وأما مشكلة عدم ملكية معظم سكان لواء معان للأراضي الزراعية فقد اقترحت اللجنة لحلها احتفاظ سكان لواء معان بالأراضي الأميرية التي يتصرفون فيها، وتوزيع قسم من أراضي الشراة عليهم، لأنها ذات مساحات كبيرة، وغير مستغلة؛ ليتمكن الكثيرون منهم من استغلالها زراعيا. وإسقاط الديون الزراعية عنهم [29]، وإصلاح الأراضي الزراعية غير

[29] عملت الحكومة على إصدار قانون تسوية ديون المزارعين المؤقت رقم (43) لسنة 1962م بهدف منع الدائنين من السيطرة على أراضي

المستغلة من قبل الحكومة في المنطقة، وإنشاء مستنبتات وجمعيات تعاونية، ومراكز إرشاد زراعية في اللواء، وحفر آبار ارتوازية وإصلاح الينابيع في اللواء (وثيقة حكومية رقم 10/5/1/30-12، 1962/3/24م). ومن خلال دراسة تقريري اللجنة التوجيهية يتبين أن من أسباب انتشار ظاهرة الفقر في لواء معان:

1. الجفاف والمحل الذين أدى إلى انقراض الثروة الحيوانية وإلحاق الأضرار بالمحاصيل الزراعية، وعدم امتلاك أغلب سكان اللواء أراضٍ زراعية.
2. عدم استقرار سكان اللواء بسب عدم وجود المساكن والبنى التحتية التي تساعدهم على الاستقرار كالمدارس والمراكز الصحية والطرق المعبدة، والمياه، والكهرباء، وغيرها.
3. عدم وجود مشاريع اقتصادية أو تشغيلية تشجعهم على العمل واعتمادهم على المساعدات والمعونات التي تقدمها الدولة لهم كمعونة الجنوب ولجنة الإسعاف المركزية أو الوزارية والجمعيات الخيرية الأمريكية.

الجهات التي قدمت المساعدات إلى سكان لواء معان:

أولا: حملة معونة الجنوب:

في ظل انتشار ظاهرة الفقر والبطالة في اللواء الجنوبي لعدم وجود المشاريع التشغيلية في المنطقة وتعرضها للجفاف والمحل خلال عامي 1961م و1962م بادرت حكومة بهجت التلهوني بإطلاق حملة لمساعدة الفقراء في اللواء عرفت باسم حملة معونة الجنوب، وقد افتتح لها حساب جاري باسم رئيس الوزراء في البنك العربي يحمل الرقم (11797) لإيداع تبرعات المواطنين والشركات التي كان بعضها نقدا تودع في الحساب مباشرة من قبل المتبرعين، والبعض الأخر شيكات كانت تصدر باسم رئيس الوزراء (وثيقة حكومية رقم 176/13/1/30، 1961/2/6م)، واستمرت الحملة في عهد حكومة وصفي التل عام 1962م، ونستطيع من خلال الوثائق أن نتعرف على قيمة بعض التبرعات التي كانت تودع في حساب معونة الجنوب في البنك العربي والجهات المتبرعة بها، والتي جاءت على النحو التالي:

ت	التاريخ	المبلغ		المتبرعون	المصدر
		فلس	دينار		
1	1961/2/5م	500	42753	البنك البريطاني، موظفو البنك البريطاني، الشركة المتحدة للنقل وتخليص البضائع، شركة وفاء الدجاني وأولاده، شركة التبغ والسجائر الأردنية، شركة مناجم الفوسفات، شركة صالح مرقة وأولاده، شركة سعد أبو جابر وأولاده المتحدة، شركة خليل وسالم الخوري...وغيرها.	وثيقة حكومية رقم 120/13/1/30، 1961/2/5م.
2	1961/2/6م	0000	5200	البنك العربي/ البنك العقاري، بنك انترا .	وثيقة حكومية رقم 152/13/1/30، 1961/2/6م.

المزارعين بسبب تراكم الديون عليهم. (الجريدة الرسمية 1962 ع1217:1645-1219).

ت	التاريخ	المبلغ		المتبرعون	المصدر
		فلس	دينار		
3	1961/2/6م	0000	1700	البنك العثماني/ البنك العربي.	وثيقة حكومية رقم 163/13/1/30، 1961/2/6م
4	1961/2/6م	0000	790	مجموعة شيكات مسحوبة من بنك: الأهلي عمان/ القاهرة عمان/ البريطاني عمان /العثماني إربد- عمان.	وثيقة حكومية رقم 164/13/1/30، 1961/2/6م.
5	1961/2/6م	0000	780	البنك العربي	وثيقة حكومية رقم 165/13/1/30، 1961/2/6م
6	1961/2/8م	...	2605	شركة كلبونة التجارية، شركة اعليان إخوان، شركة ناشونال الشرقية التجارية، شركة ملحس التجارية، متصرف لواء عجلون، عيسى الفاخوري، أحمد البواب.	وثيقة حكومية رقم 143/13/1/30، 1961/2/8م
7	1961/2/8م	0000	600	مجموعة شيكات مسحوبة من بنك: القاهرة عمان/ الأهلي عمان/ العثماني عمان.	وثيقة حكومية رقم 156/13/1/30، 1961/2/8م
8	1961/2/8م	000	430	مجموعة شيكات مسحوبة من بنك: الأردن عمان/ القاهرة عمان/ مصرف الرافدين	وثيقة حكومية رقم 157/13/1/30، 1961/2/8م
9	1961/2/9م	...	2605	مجموعة شيكات ومبالغ نقدية وصلت إلى رئيس الوزراء.	وثيقة حكومية رقم 145/13/1/30، 1961/2/8م
10	1961/2/11م	715	1998	السفير الأمريكي في عمان.	وثيقة حكومية رقم 150/13/1/30، 1961/2/11م.
11	1961/2/12م	770	8001	مجموعة شيكات ومبالغ نقدية وصلت إلى رئيس الوزراء.	وثيقة حكومية رقم 152/13/1/30، 1961/2/12م
12	1961/2/13م	350	7528	مجموعة شيكات ومبالغ نقدية وصلت إلى رئيس الوزراء.	وثيقة حكومية رقم 185/13/1/30، 1961/2/13م
13	1961/2/15م	350	1713	مجموعة شيكات مسحوبة من البنك: الأهلي عمان/ العثماني عمان، ومن مدينتي رام الله ونابلس.	وثيقة حكومية رقم 188/13/1/30، 1961/2/15م

ت	التاريخ	المبلغ		المتبرعون	المصدر
		فلس	دينار		
14	1961/2/18	...	1810	مجموعة شيكات ومبالغ نقدية وصلت إلى رئيس الوزراء	وثيقة حكومية رقم 35/14/1/30، 1961/3/1م
15	1961/2/19م	350	1908	مجموعة شيكات ومبالغ نقدية وصلت إلى رئيس الوزراء.	وثيقة حكومية رقم 6/14/1/30، 1961/2/9م
16	1961/3/1م	...	300,000	شركة ديب وأولاده	وثيقة حكومية رقم 35/14/1/30، 1961/3/1م.
17	1961/3/2م	...	3109	قائمقام الزرقاء (تبرعات أهالي الزرقاء)، لطفي العطار وشركاه، داود الديسي، ياسين التلهوني، رفعت الحافظ وأولاده، شركة ماكينة الخياط سنجر، شركة الهندسة والمباني الأردنية (محمد خير حمد الله).	وثيقة حكومية رقم 32/14/1/30، 1961/3/2م
18	1961/3/5م	...	2050	شركة سفريات الرشيد، شركة سفريات البتراء، شركة التنقيب عن المعادن، الشركة العربية للمستحضرات الطبية، عثمان حسن، وليم حداد.	وثيقة حكومية رقم 43/14/1/30، 1961/3/5م
19	1961/3/7	...	200	شركة باصات العاصمة.	وثيقة حكومية رقم 44/14/1/30، 1961/3/7م
20	1961/3/9م	...	2058	تبرع من أهالي مدينة القدس، وموظفي بلدية الزرقاء، شركة معامل الكحول الأردنية المحدودة، الشركة الثلاثية للطباعة وتجارة الورق، غالب عجاج، قدري اليوسف، عبد الرزاق عابدين.	وثيقة حكومية رقم 54/14/1/30، 1961/3/9م
21	1961/3/12م	...	531	شركة التأمين الأردنية، وكالة مقحار التجارية، موظفو شركة بروان الهندسية الدولية، على العماوي، سعيد المصري، رشاد الزعبي، أكرم الحجار.	وثيقة حكومية رقم 82/14/1/30، 1961/3/12م
22	1961/3/26م	545	1755	أهالي رام الله، موظفو أمانة القدس، موظفو أمانة العاصمة، شركة النور التجارية، شركة مطالقة أخوان، إبراهيم الحوراني، كمال جاموس.	وثيقة حكومية رقم 114/14/1/30، 1961/3/26م
23	1961/3/28م	...	465	الشركة التجارية الأردنية المحدودة، وكالة نعواس، موظفو بلدية الشونة الجنوبية، جميل الصفدي، يعقوب أبو عاقلة، يوسف نصار.	وثيقة حكومية رقم 133/14/1/30، 1961/3/28م

ت	التاريخ	المبلغ		المتبرعون	المصدر
		فلس	دينار		
24	1961/3/30م	835	268	شركة التأمين الأمريكية، مستودع شركة المواد الطبية.	وثيقة حكومية رقم 136/14/1/30، 1961/3/30م
25	1961/4/6	...	493	الشركة العربية للمقاولات، شركة الفنادق العربية المحدودة القدس، محطة الشرق للتشحيم، صيدلية رغدان، نجيب حداد، سليمان الجمعان.	وثيقة حكومية رقم 172/14/1/30، 1961/4/6م.
26	1961/4/11م	...	234	محل الأفغاني، أسامة أبو سارة، نقابة أطباء الأسنان، رياض السيد، توفيق السيد، عبد الكريم السعيد.	وثيقة حكومية رقم 183/14/1/30، 1961/4/11م.
27	1961/4/15م	164	705	موظفو الخط الحديدي، حمص وشامي، عبداللطيف منكو، عبدالله حمدان.	وثيقة حكومية رقم 200/14/1/30، 1961/4/15م.
28	1961/4/15م	230	352	البلديات منها: عجلون، عنجرة، المفرق، معان، مأدبا، نابلس، طولكرم الكرك، ناعور، أريحا، بيت ساحور، المزار، بيت لحم، ناعور.	وثيقة حكومية رقم 207/14/1/30، 1961/4/15م.
29	1961/4/18م	571	18987	الموظفون المدنيون في اللواء الجنوبي.	وثيقة حكومية رقم 208/14/1/30، 1961/4/18م.
30	1961/4/22م	675	176	بقية تبرعات لواء عجلون وتبرعات سكان السلط.	وثيقة حكومية رقم 219/14/1/30، 1961/4/22م
31	1961/4/27م	...	102	غرفة تجارة وصناعة عمان، محمد خير عبدالمجيد.	وثيقة حكومية رقم 234/14/1/30، 1961/4/26م
32	1961/7/3م	...	1124	موظفو وزارة المواصلات/البريد.	وثيقة حكومية رقم 45/15/1/30، 1961/7/3م
33	1965/8/8	...	3996	الفاتيكان.	وثيقة حكومية رقم 88/200/1/30، 1965/8/8م

وحسب الوثائق بلغت قيمة المبلغ الذي جمع باسم معونة الجنوب لغاية1961/2/6م (42088) دينارًا و(500) فلسًا (وثيقة حكومية رقم 176/13/1/30، 1961/2/6م) [30].

استخدمت تبرعات معونة الجنوب في مساعدة المحتاجين في لواء معان (وثيقة حكومية رقم 299/13/1/30،

[30]ومن ضمن المبلغ شيكان يستحق تحصلهما بتاريخ 1961/3/30م.

1961/2/18م). وبناء وترميم مساجد اللواء فتم تخصيص مبلغ (2800) دينار لبناء مسجد في قرية القويرة (وثيقة حكومية رقم 139/10/6/19، 1962/5/1م). و(300) دينارًا لبناء سور لمسجد قرية القويرة (وثيقة حكومية رقم 15/11/6/19، 1962/12/5م) و(650) دينارًا لإتمام بناء مسجد أذرح (وثيقة حكومية رقم 209/10/6/19، 1962/9/27م) و(380) دينارًا لإتمام بناء مسجد قرية وادي موسى (وثيقة حكومية رقم 210/10/6/19، 1962/9/27م) و(450) دينارًا لإعمار مساجد اللواء كمسجد الشامية ومسجد المحطة في معان ومسجد الجاية في الشوبك (وثيقة حكومية رقم 60/1/6/19، 1963/2/21م).

كما استخدمت التبرعات في تزويد بعض القرى بالمياه فتم تحويل مبلغ (5700) دينارًا إلى مدير سلطة المياه المركزية لإنفاقها على مشروع إيصال المياه إلى قرية القويرة (وثيقة حكومية رقم 86/10/1/33، 1962/6/30م). هذه المشاريع والمساعدات التي نفذتها حكومة وصفي التل في لواء معان جاء بعضها لتنفيذ مطالب سكان اللواء من أعضاء اللجنة التوجيهية، وخاصة إيصال المياه إلى قرى لواء معان وتحسين مستوى الخدمات في اللواء (وثيقة حكومية، 22/5/1/30–25، 1962/3/27م).

ولم تقتصر المشاريع التي تم تنفيذها من تبرعات معونة الجنوب على اللواء الجنوبي، فقد شملت مختلف مناطق المملكة كعجلون وجرش وإربد وغيرها وكانت الحكومة في بعض الأحيان تعتذر عن تقديم الدعم لبعض المشاريع لنفاد مخصصات المعونة (وثيقة حكومية رقم 94/10/6/19، 1963/3/26م). بالرغم من أن التبرعات كانت تصل باستمرار إلى حساب المعونة، مما يعكس حجم المشاريع التنموية التي نفذتها الحكومات المتعاقبة في مختلف مناطق المملكة من تبرعات المعونة.

ثانيا: مساعدات قدمتها لجنة الإسعاف المركزية أو الوزارية:

تشكلت لجنة الإسعاف المركزية أو الوزارية في بدايات عهد الملك الحسين، من وزير الداخلية رئيسًا وعضوية كل من: وزير الزراعة، ووزير الأشغال العامة، ووزير المالية، ووزير الاقتصاد الوطني، ومدير التموين، ونائب رئيس مجلس الإعمار (وثيقة حكومية رقم 147/16/1/30–148، 1962/8/16م؛ 79/5/2/30، 1964/10/18م). وكانت اللجنة تتولى مسؤولية توزيع هبات الحبوب الأمريكية التي كانت تقدم على شكل مساعدات ضمن برنامج الطعام من أجل السلام تطبيقا للقانون الأمريكي العام رقم (216) الذي صدر عام 1952م، والذي يقدم مساعدات على شكل منح، وكذلك القانون الأمريكي العام رقم (480) الذي صدر عام 1954م، والذي نص على أفضل استخدام لفائض المحاصيل الزراعية الأمريكية –في سبيل الوصول بأهداف السياسة الخارجية الأمريكية إلى أقصى الغايات –الذي يقدم مساعدات على شكل قروض (الأشقر 1994: 73).

وكانت كمية هبة الحبوب الأمريكية التي تقدم إلى الأردن تتفاوت من سنة إلى أخرى، ففي عام 1959م بلغت (40) ألف طن(وثيقة حكومية رقم 74/7/2/30، 1959/8/19م) وفي عام 1960م بلغت (25) ألف طن(وثيقة حكومية رقم 211/4/1/30، 1960/9/22م) ، أما في عام 1962م فقد بلغت (30) ألف طن من القمح، و(6) الآف طن من الطحين(وثيقة حكومية رقم 2/8/1/17، 1962/11/1م) ،ويعود ارتفاع كمية الحبوب والطحين المقدمة إلى الأردن عام 1962م من الولايات المتحدة إلى انتشار الجفاف والمحل في الأردن خلال ذلك العام والذي أضرّ بالثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية.

وكانت الحكومة الأردنية تتحمل مسؤولية تفريغ السفن المحملة بهبة الحبوب الأمريكية، ونقلها إلى مختلف مناطق المملكة واستئجار المخازن لخزنها، وتعيين مأموري مستودعات، وحراس على تلك المستودعات (وثيقة حكومية رقم 185/12/3/13، 1954/7/12م؛ 142/2/2/30، 1961/9/10م؛ 141/7/2/30، 1960/1/11م؛ 59/2/2/30، 1960/10/12م؛ 217/4/1/30، 1960/6/26م). وحصرت مهمة توزيع هبة الحبوب الأمريكية بدائرة التموين ومراقبة الأسعار، وباللجان اللوائية في مختلف مناطق المملكة المعينة لهذا الغرض، والتي كانت ترفع جداول بأسماء المنتفعين من هبة الحبوب الأمريكية، وتضع برنامجًا لتوزيعها على مستحقيها (وثيقة حكومية رقم 211/4/1/30، 1960/9/22م؛ 84/2/2/30، 1960/11/23م.).

وبينت اللجنة التوجيهية لإغاثة وتحسين الخدمات في تقريرها أن هبة الحبوب الأمريكية وزعت في عام 1962م على المحتاجين في لواء معان ثلاث مرات: وزع خلال العام الأول. قمح، أما الثانية والثالثة فوزعت طحينا بمعدل (15) كيلو غرام للفرد الواحد وبموجب بطاقات، وتم التوزيع في المرة الأولى بإشراف لجنة الإسعاف اللوائية برئاسة المتصرف، وجرى التوزيعان الأخيران بإشراف قوات البادية وممثلي الجمعيات الخيرية (وثيقة حكومية رقم 15/5/1/30، 1962/3/24م). واعترضت بعض العشائر على حصر توزيع المعونة بحاملي البطاقات، لأن عددًا من أفرادها لم يحصل على البطاقة لأنه كان متغيبًا طلبًا للرزق، مما أدى إلى حرمان عدد لا بأس به من العائلات من المعونة (وثيقة حكومية رقم 15/5/1/30، 1962/3/24م).

كما أن كمية المعونة البالغ (15) كيلو غرامًا للفرد الواحد لا تكف إلا (20) يومًا أو شهرًا على أقصى حد؛ لذا كان بعض سكان اللواء الجنوبي يعطون أرقاما مضاعفة أو غير حقيقية عن عدد نفوسهم من أجل أن ينالوا أكبر مساعدة ممكنة من معونة القمح والطحين. وبينت اللجنة أن بعض سكان اللواء أظهروا تذمرهم وانتقادهم لهذه الطريقة من الإسعاف؛ لأنها عودتهم على الخمول وأصبحوا لا يفكرون إلا بمعونة القمح والطحين، ولهذا طالبوا بافتتاح مشاريع اقتصادية وخدمية في المنطقة (وثيقة حكومية رقم 14/5/1/30، 1962/3/24م).

ولم يقتصر عمل لجنة الإسعاف الوزارية على توزيع هبة الحبوب الأمريكية، وخاصة أنها لم تف بالغرض في ظل تعرض أغلب مناطق المملكة للمحل والجفاف وخاصة اللواء الجنوبي، لذا طالبت اللجنة الوزارية في جلستها المنعقدة بتاريخ 1962/5/24م رئيس الوزراء وصفي التل تخويلها الصلاحيات الكاملة في الانفاق على الشؤون المتعلقة بالإسعاف واتخاذ الإجراءات التي تراها كفيله بالقيام بأعباء المهمة الموكلة إليها لتتمكن من مساعدة المحتاجين بالمؤن والمياه برصد مبلغ في حدود(50,000) دينار كدفعه أولى يصرف باسم لجنة الإسعاف المركزية كسلفة يتم الانفاق منها على هذه الشؤون أو أن يقرر صرف ما تنفقه اللجنة في هذا السبيل من النفقات العامة(وثيقة حكومية رقم 61/16/1/30، 1962/6/6م).

وقد رد وزير المالية بموافقة الوزارة على صرف الالتزامات الملحة التي تقررها لجنة الإسعاف عن طريق سلفة ترصد لهذه الغاية، على أن تقوم الوزارة بتدقيق المطالبات وصرفها توخيًا لتطبيق الأنظمة المالية على أن يتم تسديد هذه السلفة بعد الانتهاء من عمليات الصرف بملحق للموازنة مع عدم إمكانية صرف أي مبلغ لغايات الإسعاف من فصل النفقات العامة (وثيقة حكومية رقم 62/16/1/30، 1962/6/24م). فزودت اللجنة من المبلغ المذكور في عام 1962م عشائر البدو القاطنين في مواقع الحسا والقطرانة [31] وجرف الدراويش بالماء من الآبار العائدة لمديرية سكة الحديد، وذلك

[31] القطرانة: تقع في الجهة الشرقية من محافظة الكرك، وهي مركز لواء القطرانة. (الدوايمة 2012: 445).

لفقرهم وحاجتهم الماسة للماء (وثيقة حكومية رقم 30/1/16/147-148، 16/8/1962م).

كما زودت لجنة الإسعاف المركزية قرى لواء معان بالماء التي عانى سكانها من نقص فيها، لذا تركزت أغلب مطالبهم خلال زيارة أعضاء اللجنة التوجيهية لإغاثة وتحسين الخدمات في اللواء الجنوبي على اصلاح الينابيع، وحفر آبار ارتوازية جديدة، وإصلاح الموجود منها (وثيقة حكومية رقم 30/1/5/10-12، 24/3/1962م) حيث أرسل وزير الداخلية رئيس لجنة الإسعاف الوزارية كتابًا إلى رئيس الوزراء وصفي التل طلب فيه استئجار ثلاثة صهاريج مياه لتزويد سكان لواء معان بالماء. (وثيقة حكومية رقم 30/1/16/58-60، 26/6/1962م).

ثالثا: الجمعيات الخيرية الأمريكية:

عملت الجمعيات الخيرية الأمريكية، من خلال ممثليها في الأردن على تقديم التبرعات للمحتاجين من المواد الغذائية كالطحين والأرز والألبسة وقت الكوارث الطبيعة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في ظل الضائقة الاقتصادية التي كانت تعيشها الأردن في تلك الفترة، ومن هذه الجمعيات (وثيقة حكومية رقم 30/1/15/174-175، 23/10/1961م؛ 30/1/9/98، 26/4/1955م):

ت	الجمعيات الأمريكية	ممثل الجمعية في الأردن
1	الإغاثة الكاثوليكية[32]	جبرائيل ميغالا (Gabriel Megala)
2	المجلس المسيحي العالمي[33]	ولرد جونز (Willard Jones)
3	الاتحاد اللوثري العالمي [34]	جوزيف تمبسن (Joseph Thompson)

[32] خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS)هي الوكالة الإنسانية الدولية للمجتمع الكاثوليكي في الولايات المتحدة . تأسست في عام 1943 من قبل أساقفة الولايات المتحدة ، وتقدم الوكالة المساعدة إلى 130 مليون شخص في أكثر من 110 دولة، كإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية.

https://en-m-wikipedia-org.translate.goog/wiki/World_Council_of_Churches?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

[33] المجلس المسيحي العالمي (WCC): منظمة مسيحية عالمية مشتركة بين الكنائس تأسست عام 1948م في أمستردام، تنشط في مجال نشر السلام ومحاربة العنف وتقديم المساعدات في جميع أنحاء العالم، وخلال الفترة (1966-1972) تولي الأمريكي يوجين كارسون بليك(Eugene Carson Blake) منصب الأمين العام للمنظمة(Wikipedia Catholic Relief Services)

https://en-m-wikipedia-org.translate.goog/wiki/Catholic_Relief_Services?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

[34] الاتحاد اللوثري العالمي / دائرة الخدمات العالمية: أسس في السويد عام 1947م هو مؤسسة خاصة لا تعمل بهدف الربح وتمول من قبل كنائسها الأعضاء ومن قبل كنائس أخرى ومؤسسات للإغاثة من بلاد مختلفة، ويعمل على تقديم المساعدات المادية والعناية الطبية والتأهيل كالتدريب المهني والمساعدة للمشاريع الذاتية. وقد وقع مجلس الوزراء الأردني في عام 1966م اتفاقية مع الاتحاد اللوثري العالمي لغاية تسهيل الحكومة الأردنية مرور المساعدات التي تدخل إلى الأردن باسم الاتحاد اللوثري لصالح افراد وهيئات قائمة في الأردن بصورة شرعية. (الجريدة الرسمية 1966 ع 1939: 1414).

ت	الجمعيات الأمريكية	ممثل الجمعية في الأردن
4	المانونايت المركزية[35]	هستر مارتن (Hester Martin)
5	كير الأمريكية [36]	------

فعلى أثر تعرض منطقة الجنوب للجفاف أعوام1960م و1961م و1962م وبناء على الطلب المستعجل من وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 1960/4/7م لإغاثة المحتاجين في تلك المناطق قامت تلك الجمعيات بتوزيع الدقيق في أيار1960م على العائلات البدوية الفقيرة، وكذلك توزيع الأرز مرتين الأولى خلال شهر تشرين أول 1960م والثانية في شهر آذار 1961م (وثيقة حكومية رقم 174/15/1/30–175، 1961/10/23م).

كما أوعز السفير الأمريكي إلى الجمعيات الخيرية الأمريكية بتأمين كميات كافية من الملابس والأغطية لمنكوبي الجفاف في الجنوب، فبادرت جمعية الاتحاد اللوثري والجمعية المسيحية العالمية بتقديم (2000) صرة من الملابس (وثيقة حكومية رقم 139/13/1/30، 1961/2/5م) كما أرسل السفير الأمريكي بعد الاجتماع الذي عقد في القدس في عام 1961م مع ممثلي الجمعيات الخيرية الأمريكية بحضور ممثل عن بعثة العمل الأمريكية

ورئيس قسم الإغاثة في هذه الوزارة الى المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية طالبين (120) ألف بطانية وألبسة تكفي لـ (200) ألف شخص (وثيقة حكومية رقم 139/13/1/30، 1961/2/5م).

ووزعت جمعية الاتحاد اللوثري العالمي خلال 8 آب و23 أيلول 1961م في المنطقة الجنوبية (158, 23) كيسًا من الأرز وبلغ عدد المنتفعين من تلك المعونة تقريبًا (69,474) منتفعًا (وثيقة حكومية رقم 174/15/1/30–175، 1961/10/23م.). كما وزعت جمعية الاتحاد الكاثوليكية في عام 1961م في اللواء الجنوبي (6798) كيسًا من الأرز ضمن إغاثة بدو المنطقة الجنوبية (وثيقة حكومية رقم 141/13/1/30، 1961/2/5م) كما أرسلت جمعية المانونايت المركزية على متن الباخرة (باندا) في عام 1962م (839) شوالًا من القمح لتوزع على المحتاجين في لواء معان (وثيقة حكومية رقم 71/10/1/20، 1962/12/29م) كما كانت هذه الجمعيات تقدم الرعاية الصحية لسكان لواء معان من خلال عيادة صحية متنقلة تابعة لها وفقا ما جاء في تقرير اللجنة التوجيهية (وثيقة حكومية رقم 25/5/1/30، 1962/3/27م).

وعانت الجمعيات الأمريكية العاملة في الأردن في بعض السنوات من تأخر تصديق الحكومة الأمريكية طلبات كمية الطحين اللازمة لبرنامج الإغاثة مما أدى الى تأخر وصولها في الوقت المحدد كما حصل في عام 1962م مما

---

[35] المانونايت المركزية: هي وكالة الإغاثة والخدمات المشتركة لجميع المانونايت أمريكا الشمالية تقريبا، تشكلت في عام 1957م من ممثلين عن الهيئات أو الوكالات (17) المتميزة ومنها: لجنة المانونايت المركزية للإغاثة في غرب كندا، ومجلس المانونايت الكندي للاستعمار، والإنجيليين المانونايت الأخوة، ولجنة مانونايت الكندية للإغاثة في مانيتوبا (Manitoba).(Bendermn and Newfeld 1987)
https://gameo-org.translate.goog/index.php?title=Mennonite_Central_Committee_(International)&_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc.

[36] منظمة كير: تأسست عام 1945م، مقرها أستراليا، من أهدافها: محاربة الفقر، تقديم المساعدات الإنسانية، تنمية المجتمعات المحلية. (الحوراني وآخرون 2006: 496).

أدى إلى نقص كميات الطحين المتوقع توزيعها خلال ذلك العام، حيث لم تتجاوز (15,200) طن أي بنقص (3300) طن عما اتفق على تخصيصه لبرنامج الإغاثة (وثيقة حكومية رقم 84/16/1/30، 1962/7/18م).

وكانت الحكومة الأردنية تعمل على تسهيل مهمة هذه الجمعيات من خلال: تحمل الحكومة تكاليف النقل الداخلي للمعونات، وإعفاء المعونات الأمريكية من الرسوم الجمركية. كما حرصت الحكومة على إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية على أعمال الجمعيات الخيرية الأمريكية داخل الأراضي الأردنية خوفا من قيامها بأعمال تنصيرية مستغلة حالة الفقر التي كان يعشيها سكان لواء معان.

وأوصت اللجنة التوجيهية لإغاثة وتحسين الخدمات في اللواء الجنوبي أيضا بإشراف الحكومة على معونات الجمعيات الخيرية الأمريكية حتى لا يتصرف ممثلوها بالهبات حسب طريقتهم، ولتتأكد هذه الجمعيات من وصول المساعدات إلى مستحقيها من الفقراء أوصت اللجنة كذلك بإشراك ممثلين عنها في لجنة الإسعاف اللوائية التي يترأسها المتصرف (وثيقة حكومية رقم 12/5/1/30، 1962/3/24م).

رأت اللجنة التوجيهية لإغاثة وتحسين الخدمات في اللواء الجنوبي أن الهبات والمساعدات التي تقدم إلى المنتفعين سواء بإشراف لجنة الإسعاف الوزارية أو من قبل الجمعيات الخيرية الأمريكية هي عديمة الجدوى ولا تحل مشكله الفقر، بل إنها تعوّد المنتفع على الخمول والكسل وتجعل منه شخصا اتكاليا لا يفكر إلا بالمساعدة "**ويعتقد في قرارة نفسه أن الحكومة محتم عليها أن تسعى إليه وتفتش عنه فتضع لقمة العيش في فمه، ولذلك لا حاجة له أن يعتمد على نفسه أو يستغل أرضه أو يكد أو يجد بعرق جبينه أو يلتمس موارد رزقه، وهذه نتيجة ضاره ومؤسفة، ولقد لمسنا هذه** النفسية متمثلة عند عدد كثير من سكان الجنوب لاسيما البدو منهم مما آلمنا وأزعجنا حقا" (وثيقة حكومية رقم 13/5/1/30، 1962/3/24م) ولهذا اقترحت اللجنة لتشجيع سكان لواء معان على العمل وكسب قوتهم من تعبهم (وثيقة حكومية رقم 12/5/1/30-13، 1962/3/24م):

1. ألّا تصرف المساعدات إلى المنتفعين إلا مقابل عمل كفتح الطرق، أو تصليح عيون الماء، أو تحريج، أو تشجير، أو بناء، أو تدجين. بإشراف مكتب عمل أو لجنة لوائية برئاسة المتصرف وليكون فيها ممثلًا لوزارة الشؤون الاجتماعية وآخر عن الجمعيات الخيرية الأمريكية.
2. أن تصرف المساعدات عينية كما هي قمح أو طحين مقابل الأجور اليومية. على أن يستثنى من ذلك الذين لا يستطيعون العمل كالمسنين والمرضى والمقعدين واليتامى والآرامل، فهؤلاء يجرى بشأنهم تحقيق اجتماعي من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية كالمعتاد وبعد حصرهم والتأكد من وضعهم الاجتماعي وعددهم يعطون بطاقات وتصرف لهم المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية.

مشروع الوحدات السكنية:

تعود فكرة إنشاء الوحدات السكنية في الجنوب إلى الملك الحسين، فعند زيارته المنطقة عام 1961م لمس حاجة سكانها إلى المأوى المناسب الذي يقيهم ضراوة البرد القارس وحرارة القيظ اللافح (وثيقة حكومية رقم 263/14/1/30 ،1961/5/15م؛ الهنيدي 1965: 24) فأوعز جلالته إلى رئيس الوزراء بهجت التلهوني بتخصص مبلغ من حملة معونة الجنوب لبناء بيوت لهم، فبادر التلهوني بافتتاح حساب في البنك العربي تحت اسم (معونة الجنوب-مشروع بناء وحدات السكن- بواسطة القائد العام للقوات المسلحة ورئيس اللجنة الفرعية لإغاثة أبناء اللواء الجنوبي رقم (12079)) وحول من حساب معونة الجنوب إلى الحساب المشار إليه مبلغ (95200) دينار (وثيقة حكومية رقم 263/14/1/30

1961/5/15م).

وأناط جلالته مهمة البناء بمديرية المصانع والأبنية والأشغال التابعة للقوات المسلحة، وقام جهاز التصميم في المديرية في البداية بدراسة المواقع التي ستقام عليها المساكن في: الحسا والقطرانة [37] وأذرح وأيل وأبو اللسن والقرين والفرذخ والقويرة، مراعيًا في اختيار المواقع النواحي الصحية وطرق المواصلات المتصلة بالطرق الرئيسة كما روعي توفير مياه الشرب من الينابيع والآبار لكل قرية؛ لتكون قابلة للتوسع في المستقبل (وثيقة حكومية رقم 4/16/1/30، 1962/9/1م).

وضع جهاز التصميم في مديرية المصانع والأبنية والأشغال المخططات والتصاميم

اللازمة لإقامة الوحدات السكنية، حيث أقيمت الوحدات ضمن قرية نموذجية واشتملت القرية الواحدة على بيوت للسكن وسوق تجاري ومسجد ومراكز وعيادات طبية واجتماعية ومدارس (وثيقة حكومية رقم 6/16/1/30، 1962/9/1م؛ الهنيدي 1965: 25) كما هو في التصميم أدناه (وثيقة حكومية رقم 6/16/1/30، 1962/9/1م).

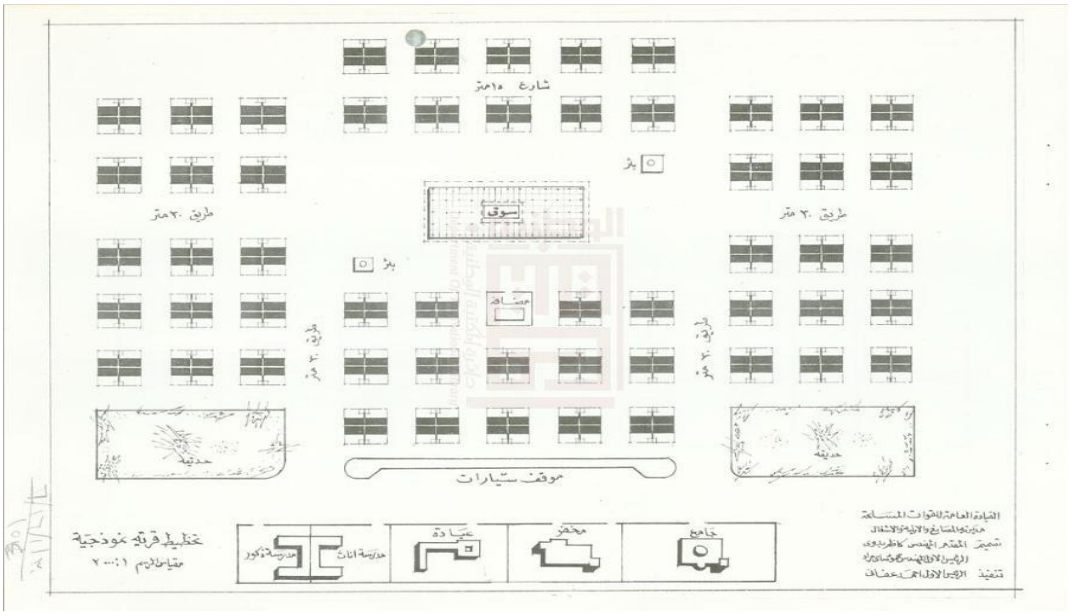

وبعد ذلك شرعت في إقامة المشروع الذي تكون من (227) وحدة سكنية منها: (224) وحدة سكنية صغيرة تتكون من غرفة ومطبخ مزود بالمياه الصالحة للشرب ومرافق صحية وساحة واسعة لها سور مرتفع و(3) وحدات سكنية كبيرة تزيد عن الوحدات الصغيرة بغرفة واحدة، وفق المخططات التالية (وثيقة حكومية رقم 7/16/1/30، 1962/9/1م):

[37] حرص الباحث على إضافة الوحدات السكنية التي أنشئت في موقعي القطرانة والحسا واللتان لا تتبعان لواء معان في فترة الدراسة لتكون الصورة واضحة للمتخصصين والعامة عن المشروع.

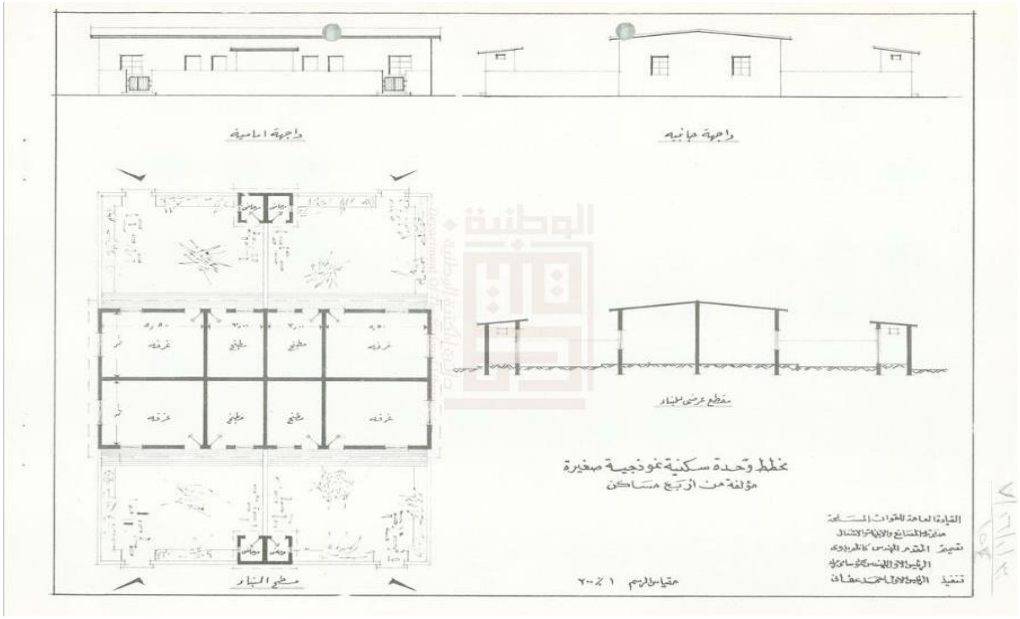

مخطط وحدة سكنية نموذجية صغيرة

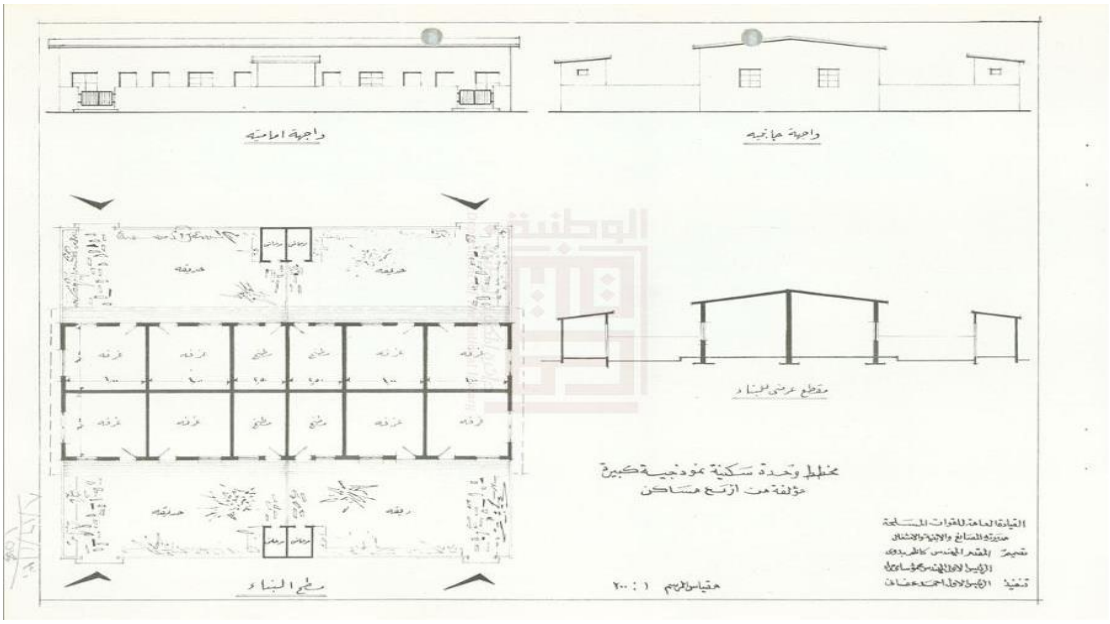

مخطط وحدة سكنية نموذجية كبيرة

وقد توزعت البيوت التي تم إنشاؤها في القرى التالية (وثيقة حكومية رقم 5/16/1/30، 1962/9/1م):

ت	الموقع	مسكن نموذجي صغير	مسكن نموذجي كبير
1	الحسا	20	–
2	القطرانة	28	–
3	أذرح	30	1

ت	الموقع	مسكن نموذجي صغير	مسكن نموذجي كبير
4	أيل	28	–
5	أبو اللسن	30	1
6	القرين	30	–
7	الفرذخ	28	–
8	القويرة	30	1
المجموع		224	3

وبلغت تكلفة بناء المساكن الصغيرة (300) دينارًا أردني وأما تكلفة بناء المساكن الكبيرة (400) دينارًا (وثيقة حكومية رقم 5/16/1/30، 1962/9/1م) من خلال الجدول السابق يتبين أن الوحدات السكنية توزعت على (8) مواقع في اللواء الجنوبي، وأن الوحدات اقتصرت على (11) عشيرة وهي لا تكفي إلا لعدد قليل من أفراد تلك العشائر وأن تكلفة المساكن الصغيرة وعددها (224) مسكن بلغت 67200 دينار أردني، في حين بلغت تكلفة المساكن الكبيرة وعددها (3) 1200 دينار أردني.

وقد استمر العمل في بناء هذه الوحدات السكنية ما يقارب (9) أشهر حيث طالب وزير الدفاع من رئيس الوزراء في أكثر من مرة منها في 1962/3/21م وفي 1962/6/5م بتعيين الجهة التي ستقوم باستلام القرى التي قام الجيش بإنشائها لأن الجيش يتكبد نفقات إضافية لصيانة وحراسة هذه القرى منذ أن انتهى العمل فيها (وثيقة حكومية رقم 37/16/1/30، 5/6/ 1962م).

وتكشف الكتب المتبادلة بين رئيس الوزراء وصفي التل والقائد العام للقوات المسلحة حابس المجالي أن تكلفة بناء الوحدات السكينة قد بلغت (71000) دينارًا، لذا طلب رئيس الوزراء وصفي التل من القائد العام للقوات المسلحة حابس المجالي تحويل المبلغ المتبقي والذي رصد لبناء الوحدات السكنية والبالغ (24600) دينارًا إلى البنك العربي في عمان، لقيده لحساب معونة الجنوب ليتم انفاقه على مشاريع الإسعاف الضرورية(وثيقة حكومية رقم 149/16/1/30، 1962/8/23م) وقد أرسل القائد العام للقوات المسلحة حابس المجالي كتابًا إلى رئيس الوزراء وصفي التل مبينا فيه أن تكلفة بناء الوحدات السكنية قد بلغت(72611) دينارا، وأن المبلغ المتبقي الذي خصص لمشروع بناء الوحدات السكنية (22389.325) اثنان وعشرون الفا وثلاثمائة وتسعة وثمانون دينارًا وثلاثمائة وخمسة وعشرون فلسًا. وأنه أوعز بتحويل مبلغ (20) ألف دينار لحساب معونة الجنوب على أن يتم تحويل باقي المبلغ بعد أن تتم التسوية النهائية للمشروع (وثيقة حكومية رقم 201/16/1/30، 8 /1962/9م).

ورغم أن اللجنة التوجيهية لإغاثة وتحسين الخدمات في اللواء الجنوبي امتدحت في تقريرها مشروع الوحدات السكنية من حيث تصميم وهندسة كل وحدة وبنائها حسب المخطط المقرر واشتمالها على غرف للنوم ومطبخ ومرافق صحية واستخدام الإسمنت الصلب في بنائها إلا أنها انتقدت المشروع للأسباب التالية (وثيقة حكومية رقم 13/5/1/30–14، 1962/3/24م):

1. أنه تقرر إنشاء وحدات سكنية في (11) موقعًا وهذا يجعلها تقتصر على (11) عشيرة فقط في حين أن ما تبقى من عشائر اللواء لم يقرر إنشاء مساكن لهم. وأن ما تم إنجازه حتى زيارة اللجنة في 1962/3/24م هو البناء

في سبع مواقع وهي: القطرانة: لواء الكرك، الحسا: قضاء الطفيلة لعشيرتي المناعين والحجايا، أما في لواء معان فقد تم البناء في أيل: الى عشيرة النعيمات وعشيره الغوانمة، وفي القويرة: أنشئت لعشيره النجادة– جماعة عودة بن انجاد، وفي أبو اللسن: انشئت لعشائر المراعبه والطقاقطه والعطون والدراوشة، وفي الفرذخ: أنشئت للنعيمات (الحويطات)، وفي قرين: أنشئت للسليمانيين (الحويطات).

2. الوحدات جميعها لا تكفي إلا لعدد ضئيل من أفراد العشيرة وتتراوح مجموعات السكن في تلك المواقع بين (5) وحدات كل وحدة تتسع لأربع عائلات من حيث المجموع (20) عائله، وبين (8) وحدات كل وحدة تتسع إلى (4) عائلات من حيث المجموع (32) عائله.
3. لم تقرر الدولة بعد كيفية اختيار من يسكنها من أفراد العشائر، لهذا ظهرت خلافات بين أفراد العشيرة الواحدة على من تكون قسمته، بل خلقت حزازات وضغائن وقدمت اعتراضات وشكاوى بسببها من عدد من العشائر إلى رئيس الوزراء وإلى بعض الجهات المختصة مثل عشائر المراعبه الشماليين والرشايده والعمارين وغيرها.
4. لا يوجد مع هذا المشروع ما يغري على سكنى هذه الوحدات والاستقرار فيها، لأنه لا يوجد في المكان نفسه مورد رزق يقتات منه أو عمل يقوم به، لذا فإن البعض سيستخدمها وقت الحاجة فقط مثلا عند تساقط الثلوج وقت الشتاء أو يتخذها مخزنًا لأمتعته أو مأوى لمواشيه.

وأوصت اللجنة التوجيهية ببعض الحلول للتخلص من الخلافات بين أفراد العشائر على الوحدات السكنية وتشجيعهم على الاستقرار فيها طالما أن الحكومة ليس لديها الإمكانيات المالية لبناء وحدات تكفي جميع أفراد العشائر أو أكثريتهم، ومن هذه الحلول (وثيقة حكومية رقم 9/5/1/30–10، 1962/3/24م):

1. إعطاء وحدات للبدو مقابل أجور شهرية تتراوح بين (250 –500) فلسا لكل وحدة شهريا، وذلك لضمان عدم التنافس الشديد بين أفراد العشائر على الوحدات السكنية ولصيانة الوحدات في المستقبل.
2. إحالة الوحدات على من يرغب السكن فيها مقابل ثمن يدفع على أقساط سنوية لمدة (10) سنوات بحيث يستفاد من هذا المبلغ في بناء وحدات جديدة للمحرومين وللمساعدة في إنجاز ما يلزم لهم من مشاريع تربطهم بالسكن حول الوحدات.
3. أن تخصص لهذه الوحدات مرافق وخدمات عامة مثل شعبة بريد، إرشاد زراعي، مسجد، مكتب تموين، عيادة صحية، وتخصص وحدة كنادٍ أو ديوان لأفراد العشيرة تقدم فيه القهوة السادة وتقدم له الحكومة راديو مجانًا.
4. إقامة مشاريع بجانب الوحدات السكنية لتشجيع أفراد العشائر على الاستقرار كمشروع تشجير أو دواجن بمساعدة القروض الزراعية مع وجود المرشد الزراعي أو الموظف الموجه الذي يعيش بينهم ويساعد على خلق روح جديدة وتغيير طراز المعيشة التي ألفها البدوي شيئًا فشيئًا.
5. أن تكون تشكيلات الدوائر الرسمية كاملة في مدينة معان وأن يكون مركز رؤساء الدوائر فيها أسوة ببقية ألوية المملكة.
6. إعطاء علاوات للموظفين الذين سيستخدمون في كافة الوحدات من خارج مدينة معان لتشجيعهم على العمل لرفع مستوى هذه المناطق النائية.

الحكومة وتقرير اللجنة التوجيهية بشأن الوحدات السكنية

كانت انتقادات اللجنة التوجيهية بخصوص مشروع الوحدات السكنية محور اهتمام من قبل رئيس الوزراء وصفي التل؛ لذا وجه متصرف معان يحيى الموصلي بعقد لقاءات مع العشائر في لواء معان للاتفاق مع العشائر على من

يسكن هذه الوحدات من أفرادها، وبعد لقاء المتصرف مع سكان قرية القرين في الشراة تم الاتفاق معهم على توزيع الوحدات على عائلات عشيرة السلايمة أبو شتال وعددها (28) عائلة منهم: عوض محمد، سالم عيد، علي عيد، جويعد سالم، زعل رشيد، عباس عودة، محمد علي، مطيع نصر الله، عقله محمد، عبيد علي، خلف علي، خلف سليمان، محمد سلامة، ، موسى محمد، مرزوق محمد، قاسم محمد، عوده حمد، رشيد محمد. (وثيقة حكومية رقم 157/16/1/30–158، 1962/7/29م؛ 159/16/1/30، 1962/8/13م) وعلى أن يدفعوا مبلغ (500) فلس أجرة شهرية لكل وحدة سكنية، على أن يخصص هذا المبلغ لصيانة الوحدات سنويًا، كما أن التأجير سيكون مشروطا بإخلاء الوحدة السكنية من قبل أي شخص لا يتخذها مسكنًا. كما نجح المتصرف في الاتفاق مع سكان الفرذخ وأيل على الأسس المذكورة أيضًا. وطلب من رئيس الوزراء وصفي التل في حال موافقته على هذا الترتيب الإيعاز للقيادة العامة للقوات المسلحة تسليمه هذه الوحدات لتوزيعها. (وثيقة حكومية رقم 157/16/1/30–158، 1962/7/29م؛ 159/16/1/30، 1962/8/13م).

كما وجه رئيس الوزراء وصفي التل مجموعة من الكتب إلى الوزراء يطلب فيها اقتراح أفضل طرق الانتفاع من الوحدات السكنية وكان تنسيب الوزارات كالتالي:

ت	الوزارة	الخدمات المقترحة	المصدر
1	التربية والتعليم	تخصيص وحدتين من وحدات السكن في قريتي أبو اللسن والفرذخ لاستعمالها مدارس لأبناء القريتين المذكورتين.	وثيقة حكومية الرقم 171/16/1/30، 1962/6/7م
2	المواصلات/ البريد	تأسيس شعبة بريد في كل وحدة من الوحدات.	وثيقة حكومية رقم 169/16/1/30، 1962/8/6م
3	الأشغال العامة	صيانة الوحدات والمحافظة عليها.	وثيقة حكومية رقم 168/16/1/30، 1962/7/2م
4	الداخلية	إنشاء مخفر للشرطة في كل من أذرح والقويرة والحسا.	وثيقة حكومية رقم 167/16/1/30، 1962/8/13م
5	الصحة	فتح عيادات صحية في كل وحده بحسب الحاجة.	وثيقة حكومية رقم 166/16/1/30، 1962/7/28م
6	الشؤون الاجتماعية	استعمال إحدى الوحدات في كل من: أيل والفرذخ والقرين وأذرح والحسا والقطرانة كمجمع الخدمات التالية: مركز تغذية، مركز إرشاد زراعي، مركز إرشاد صحي، مركز تعليم ابتدائي. أما ما يتعلق بموقعي القويرة وأبو اللسن فقد اقترحت الوزارة تأجيل اتخاذ أي قرار بخصوص الوحدات لأن معظم السكان لا يقيمون فيها طويلًا وأما موقعي القطرانة والحسا فينطبق عليهما الاقتراح الأول والثاني.	وثيقة حكومية رقم 165/16/1/30، 1962/7/11م
7	الزراعة	تعيين مرشد زراعي لكل وحده من الوحدات.	وثيقة حكومية رقم 163/16/1/30، 1962/7/30م

لم يقتنع رئيس الوزراء وصفي التل باقتراحات بعض الوزارات حول طريقة الانتفاع بالوحدات السكنية؛ لأنها ركزت في اقتراحاتها على الاستفادة من هذه الوحدات كمراكز حكومية تابعة لها دون الالتفات للغرض الذي بنيت من أجله تلك الوحدات وهو توطين سكان اللواء الجنوبي فيها فبادر إلى تشكيل لجنة مؤلفة من ممثلين عن وزارات: المواصلات: جميل سماوي، والصحة: الدكتور خالد شامي، والتربية والتعليم: حنا الشوارب، والشؤون الاجتماعية: عبدالرزاق الإمام لدراسة أوضاع الوحدات السكنية وطرق الانتفاع بها، زارت هذه اللجنة مدينة معان في يوم الخميس الموافق 1962/8/23م واجتمعت مع متصرف اللواء ومدير الصحة فيها وممثلي الوزارات الأخرى، كما قامت بزيارة الوحدات المنشأة في القطرانة والحسا وأيل والفرذخ وأبو اللسن والقرين، وأوصت اللجنة بأن لا يشغل إلا أقل عدد ممكن من هذه الوحدات من قبل الدوائر الحكومية كمراكز ثابتة لتقديم الخدمات العامة للعشائر المقيمة حولها وأن يترك الباقي للغرض الأساسي الذي من أجله تم بناؤها. واقترحت اللجنة لإشغال الوحدات وطرق الانتفاع فيها على النحو الآتي: (وثيقة حكومية رقم 175/16/1/30، 1962/8/27م)

ت	الموقع	طرق الانتفاع بالوحدات السكنية
1	أيل	• وحدة كمركز خدمات للشؤون الاجتماعية.
2	الفرذخ	• وحدتان للمدارس واحدة للذكور والأخرى للإناث • وحدة كمركز خدمات للشؤون الاجتماعية
3	القرين	• وحدة الى جمعية المانونايت بدلا من الغرف الحالية. • وحدة شعبة البريد. • وحدة كمركز خدمات للشؤون الاجتماعية.
4	أبو اللسن	• وحدة شعبه بريدية. • وحدتان للمدارس. • وحدة كمركز خدمات للشؤون الاجتماعية.
5	أذرح	• وحدة كمركز للخدمات الشؤون الاجتماعية. • وحدتان لخدمات جمعية العناية بالأطفال.
6	القويرة	• وحدة كمركز للشؤون الاجتماعية.
7	القطرانة	• وحدتان للمدارس واحدة للذكور وأخرى للإناث. • وحدة كمركز خدمات لوزارة الشؤون الاجتماعية.
8	الحسا	• وحدتان للمدارس واحدة الذكور وأخرى للإناث. • وحدة كمركز لوزارة الشؤون الاجتماعية. • وحدة شعبة بريد. • أربع وحدات تدمج معًا لإقامه مركز للشرطة. • إبقاء المركز الذي تشغله جمعية العناية بالأطفال لأعمال هذه الجمعية مع تخصيص وحدة أخرى لسكن القائمين على خدمة هذا المركز.

استعرض مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 1962/9/5م تقرير اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة أوضاع الوحدات السكنية في الجنوب، وبعد نقاش قرر أعضاء المجلس الموافقة على تسليم جميع الوحدات لوزارة الداخلية (الأمن العام) ليتم توزيعها كما يلي (وثيقة حكومية رقم 179/16/1/30، 1962/9/5م):

1. تخصص وحدتين في كل موقع لأغراض وزارة التربية والتعليم كالمدارس أو أماكن لسكن المعلمين والمعلمات، وتخصص وحدتان كذلك للأمن العام لاستعمالها مخافر للشرطة، وتخصص وحدة واحدة في كل موقع لوزارة الصحة لاستعمالها عيادة طبية، ووحدة واحدة لوزارة الشؤون الاجتماعية لاستعمالها للخدمات الاجتماعية، ووحدة واحدة لوزارة المواصلات لاستعمالها شعبة بريد.
2. تخصص في موقع الحسا باقي الوحدات الفائضة عن حاجة الفقرة (1) من هذا القرار لوزارة الاقتصاد للتصرف بها في ضوء حاجات مشروع الفوسفات.
3. توزع باقي الوحدات على الأهالي المنتفعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزارة الداخلية (الأمن العام).
4. تؤجر الوحدات بأجرة مقدارها (500) فلس في الشهر، ويشترط أن يسكن المستأجر بنفسه الوحدة وأن يعمل على صيانتها على خير وجه.
5. تجرى المحاسبة مع قسم الهندسة في القوات المسلحة حول تكاليف إنشاءات الوحدات القائمة ويحول رصيد المبالغ التي دفعت لإغاثة الجنوب إلى رئاسة الوزراء لصرفها على مشاريع جديدة في الجنوب.

ومما سبق يتبين أن حكومة وصفي التل كانت حريصة على تشجيع سكان لواء معان على الاستقرار في الوحدات السكنية بتخصيصها كسكن لأفراد العشائر مع تخصيص بعض الوحدات كمرافق خدميّة.

التعليم في لواء معان:

أكد تقرير اللجنة التوجيهية لإغاثة وتحسين الخدمات في اللواء الجنوبي معاناة سكان اللواء من قلة عدد المدارس فيه مقارنة بعدد سكان اللواء في عام1962م، وتأخر الدولة في إنشاء المدارس واعتمادها على المباني المؤجرة، لذا تركزت أغلب مطالب سكان لواء معان عندما زارتهم اللجنة على ضرورة التخلص من الأبنية المستأجرة والمدارس المتنقلة واستبدالها بأبنية حكومية وذلك لأن المباني المستأجرة لم تكن معدة أصلًا لتكون مدارس، وإنما هي معدة لتكون مساكن مما جعل هذه المباني غير صالحة أصلًا لتكون مدارس. وطالبوا بافتتاح مدارس في مختلف مناطق اللواء وذلك للتخفيف على الطلاب الذين يدرسون في مناطق بعيدة عن مناطقهم، فقد طالب أهالي الشوبك بضرورة التخلص من الأبنية المستأجرة واستبدالها بأبنية حكومية في القرى التابعة لها التي فيها (11) مدرسة مستأجرة، كما طالبوا ببناء جناح في مدرسة نجل الإعدادية لتستوعب الزيادة في أعداد الطلبة، وبناء مسكن للطلاب الذين يدرسون فيها من خارج المنطقة، كما وعد بذلك الملك الحسين رحمه الله (وثيقة حكومية رقم 26/5/1/30، 1962/3/27م).

وطالب أهالي قرية القاع بافتتاح مدرسة خاصة لأولادهم، لأنهم يدرسون في مدارس بعيدة عن منطقتهم (وثيقة حكومية رقم 24/5/1/30، 1962/3/27م). وطالبت عشيرة النعيمات سكان أيل بسرعة إتمام عمارة المدرسة الابتدائية التي تستوعب الطلبة حتى الصف الخامس، وإنشاء مدرسة ابتدائية تستوعب جميع الطالبة من سكان المنطقة في ظل الزيادة الطبيعية في أعداد السكان حيث بلغ عدد عشائر النعيمات (200) عائلة (وثيقة حكومية رقم 24/5/1/30، 1962/3/27م).

كما طالبت عشائر الزلابية والعمران والصويلحين والزوايدة سكان رمّ ببناء مدرسة خاصة بهم، وأكدوا على استعدادهم للمساهمة في نفقات بناء المدرسة بمبلغ (100 أو 175) دينارًا والتبرع بأرض المدرسة (وثيقة حكومية رقم 23/5/1/30–24، 1962/3/27م). كما طالبت عشيرة الزوايدة سكان الديسة بإنشاء مدرسة خاصة بهم حيث بلغ عدد الطلاب من أبناء العشيرة الذين هم على مقاعد الدراسة (104) طالبا (وثيقة حكومية رقم 23/5/1/30، 1962/3/27م).

وطالب أفراد عشيرة النجادة (الحويطات) سكان القويرة بقبول (50) طالبًا مجانًا في مدرسة القويرة الداخلية التي يشرف عليها الجيش للصف السادس في ظل قلة عدد الطلبة الذين تم تسجليهم في هذه المدرسة. في حين أن السعيديين الذين ينتشرون من الضحل الى غرندل وبئر مذكور على امتداد وادي عربة عانوا من عدم وجود مدرسه خاصة بهم (وثيقة حكومية رقم 23/5/1/30، 1962/3/27م). وطالب سكان مدينة الجفر من الفريجات والدراوشة والدمانيه بزيادة عدد المعلمين في مدرسة الجفر (38). ورفع المدرسة إلى ثانوية حيث بلغ عدد طلابها (150) طالبًا (وثيقة حكومية رقم 21/5/1/30، 1962/3/27م).

وفي ظل زيادة عدد أفراد عشائر أبو شتال سكان الفرذخ والتي قدرت ما بين (125–135) عائلة طالبوا بإنشاء مدرسة خاصة بهم (وثيقة حكومية رقم 21/5/1/30، 1962/3/27م). وطالب السليمانيون سكان قرين والذين يبلغ عددهم (300) عائلة، باستكمال عمارة المدرسة التي تم إنشاؤها على حساب الإصلاح الريفي (39)للتخلص من المدرسة الحكومية المتنقلة والتي يدرس فيها معلمان وعدد طلابها (67) طالبا (وثيقة حكومية رقم 21/5/1/30، 1962/3/27م).

وكانت مطالب سكان لواء معان محط اهتمام من قبل الحكومة، فبعد إنشاء مشروع الوحدات السكنية حرص وزير التربية والتعليم على الطلب من رئيس الوزراء في أكثر من كتاب أن يوافق على تسليم وحدتين من وحدات السكن في كل من قريتي أبو اللسن والفرذخ للوزارة لاستعمالها مدارس لأبناء القريتين المذكورتين لتوفر بعض الأجور التي تدفعها الحكومة بدل الأبنية المستأجرة وتقدم أبنية صحية مناسبة للطلبة (وثيقة حكومية رقم 171/16/1/30، 1962/6/27م).

ولإدراك الحكومة لأهمية التعليم الذي يسهم في استقرار سكان لواء معان في الوحدات السكنية فقد قررت في جلستها المنعقدة بتاريخ 1962/9/5م تخصيص وحدتين في كل موقع من المواقع التي أنشئت عليها الوحدات السكنية لوزارة التربية والتعليم لافتتاح مدارس فيها للذكور والإناث وأماكن سكن للمعلمين والمعلمات (وثيقة حكومية رقم 179/16/1/30، 1962/9/5م).

---

(38) مدرسة الجفر: تأسس في الجفر مدرستان الأولى خلال عامي 1935–1936م وبلغ عدد طلابها خلال العام الدراسي 1937–1938م (17) طالبًا وفي العام الدراسي 1939–1940م ضمت (30) جنديًا من أفراد قوات البادية تلقوا دروسًا في القراءة والكتابة والحساب. (البدور 2014: 151). وأما الثانية فهي مدرسة ابتدائية أسست عام 1950م كانت تتبع لقسم الثقافة في وزارة الدفاع. (الجازي 2015: 145–146).

(39) لجنة الإصلاح الريفي: إحدى الدوائر التنظيمية الأربعة (دائرة الرعاية الاجتماعية، الإنشاء التعاوني، العمل) التي كانت تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية في عام 1956م، وفي عام 1957م صدر بلاغ رقم (151) لسنة 1957م من وزير الداخلية يقضي بفك ارتباط دائرة الإصلاح الريفي من وزارة الشؤون الاجتماعية وإلحاقها بمجلس الإعمار، وكانت اللجنة تعنى بالنهوض بالمجتمعات المحلية من خلال تنفيذها العديد من المشاريع التي تعود على أهل القرى بالنفع: كالطرق القروية، والعيادات الصحية، وبناء المدارس، وغيرها. (وثيقة حكومية رقم 312/1/12/17، 1957/12/2م؛ وثيقة حكومية رقم 133/2/6/22، 1963/5/11م).

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

1. عكس تشكيل اللجنة التوجيهية لإغاثة وتحسين الخدمات في اللواء الجنوبي عن حرص حكومة وصفي التل على دراسة المشكلات على أرض الواقع، ووضع الحلول المناسبة لها بما يعود بالخير والنفع على المواطنين. وتكريس العمل الميداني ومشاركة جميع الوزارات في صنع القرار.
2. قدم أعضاء اللجنة التوجيهية معلومات مهمة عن التجمعات السكنية، والقرى في لواء معان والقبائل التي تسكنها، وأبرز شيوخها وتعداد بعضها، وخاصة قبيلة الحويطات التي كانت أكبر القبائل نفوذًا وانتشارًا في لواء معان.
3. كشف تقريرا اللجنة التوجيهية لإغاثة وتحسين الخدمات في اللواء الجنوبي أن أسباب انتشار ظاهرة الفقر في لواء معان اعتماد سكانه على حرفة تربية الإبل والماشية التي نفق أغلبها بسبب المحل والجفاف وعدم ملكيتهم للأراضي الزراعية التي تشجعهم على الاستقرار واعتمادهم على المساعدات التي تقدمها الدولة والجمعيات الخيرية وعدم وجود مشاريع تشغيلية توفر مصدر رزق ثابتًا لهم.
4. بينت والوثائق مدى التلاحم بين أفراد الشعب الأردني من خلال تقديم التبرعات والمساعدات المالية من مختلف مناطق المملكة لسكان اللواء الجنوبي بعدما أطلقت الحكومة حملة معونة الجنوب في عام 1961م.
5. حرص الملك الحسين ـ رحمه الله ـ على النهوض بالاقتصاد الوطني وتقديم أفضل الخدمات لأبناء شعبه والذي عبر عنه في كتاب التكليف السامي لحكومة وصفي التل، وتوجيه الحكومة بإنشاء وحدات سكنية لسكان لواء الجنوبي تدفعهم إلى الاستقرار.
6. كشفت الوثائق عن حرص الدولة ممثلة بالملك الحسين وحكومته في المحافظة على المال العام إذ أسند الملك الحسين مهمة بناء مشروع الوحدات السكنية إلى مديرية المصانع والأبنية والأشغال التابعة للقوات المسلحة، ومتابعة رئيس الوزراء وصفي التل الشخصية لمشروع بناء الوحدات السكنية، وما أنفق عليها من أموال حتى أنه رد المبلغ المتبقي من بناء المشروع لحساب معونة الجنوب.
7. كشف تقريرا اللجنة التوجيهية عن حرص أغلب سكان لواء معان على التعليم، حيث طالبوا بافتتاح مدارس في مختلف مناطق اللواء وذلك للتخفيف على الطلاب الذين يدرسون في مناطق بعيدة عن مناطقهم، وعلى ضرورة التخلص من الأبنية المستأجرة والمدارس المتنقلة واستبدالها بأبنية حكومية، وعن استعدادهم على المساهمة في نفقات بناء المدارس.
8. لم تكن المشاهدة الشخصية لأعضاء اللجنة التوجيهية لإغاثة وتحسين الخدمات في اللواء الجنوبي المصدر الوحيد الذي اعتمدوا عليه في تدوين تقريريهما عن الأوضاع الاجتماعية في لواء معان، بل اعتمدوا أيضًا على سكان اللواء والمسؤولين الرسميين، من خلال اجتماعهم معهم والاستماع الى مشكلاتهم وأبرز مطالبهم والتي تضمنها التقريران.

The Social Conditions in the Ma'an District, Jordan in 1962 AD Regarding Two Reports of the Steering Committee for the Relief and Improvement of Services in the Southern District

Ahmad Hamed Ibraheem ALQudah[1]✉

ABSTRACT

The Steering Committee for the Relief and Improvement of Services in the Southern District (of Jordan) was formed by Wasfi al-Tal's government on March 17, 1962 and included the undersecretaries of the Ministries of Interior, Health, Agriculture, and Social Affairs, in addition to the commander of the Military Brigade in Ma'an. In order to become familiar with the problems that the residents of this district suffered from and the aid and projects that they needed, the committee members visited the Ma'an District on 19/3/1962 AD, and submitted two reports to the Prime Minister Wasfi Al-Tal: the first on 24/3/1962 AD, and the second on 3/27/1962 AD. These two reports included information on the social conditions in the Ma'an District. One of the reasons for the instability of most of the residents of the Ma'an District was their lack of ownership of agricultural lands and the lack of operational projects that encouraged them to settle. This research highlights that information, especially with regard to the tribes inhabiting the Ma'an District, their sources of income and material conditions, the suggestions put forward by the Steering Committee to improve them, and the assistance provided by the government as southern aid, and by American charities, and the Steering Committee's opinion about them. It also discussed a housing units project, the opinion of the Steering Committee, and the government's position on the committee's reports on the project, and a statement of the most prominent demands of the residents of Ma'an District about education. The formation of the Steering Committee for Relief and Improvement of Services in the Southern District revealed the keenness of Wasfi al-Tal's government to study the problems on the ground and to develop appropriate solutions for them in the interest and benefit of the citizens.

Keywords: *Jordan, King Hussein of Jordan, Ma'an District, Wasfi Al-Tal,, Education in Jordan.*

[1] Professor of Modern and Contemporary History, Department of History, Faculty of Arts, Ajloun National University, ✉ah.alqudah@anu.edu.jo.

Received on 29/4/2023 and accepted for publication on 22/8/2023.

المصادر والمراجع العربية

أبو خوصة، أحمد (1943)؛ *العشائر الأردنية والفلسطينية ووشائج القربى بينها*، عمان: د. ن.

الأشقر، محمد أحمد (1994)؛ *أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية 1957–1991م*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

البدور، سهام أحمد (2014)؛ *الحياة الاجتماعية في لواء معان1924–1964م دراسة وثائقية*، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإجتماعية، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة.

البطوش، زينب (2004)؛ *تاريخ قضاء العقبة، (1309–1343هـ/1892–1924م)*، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤته.

بني يونس، مأمون (2011)؛ "الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العقبة، 1864–1925م". *دورية كان التاريخية*، السنة 4، ع13، تشرين الثاني، ص 8–20.

الجازي، محمد (2009)؛ *بادية جنوب الأردن، دراسة سوسيولوجية اقتصادية 1921–1946م*، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

الجازي، أنور دبشي (2015)؛ *بادية معان 1925–1975م*، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم التاريخ، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة.

الجريدة الرسمية (1957)؛ عدد 1339.

الجريدة الرسمية (1958)؛ عدد 1378.

الجريدة الرسمية (1962)؛ عدد 1627.

الجريدة الرسمية (1966)؛ عدد 1939.

جريدة المنار (1962)؛ ع 543.

الحوراني، هاني وأبو رمان، حسين والطويسي، باسم والسيوف، نبيلة، ناصر، لميس، أبو رصاع، عمر؛ والعلون، باجس وطاهر، صلاح الدين وبسيوني، حسن (2006)؛ *دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن*، إشراف وتقديم هاني الحوراني، تحرير حسين أبو رمان، عمان: دار سندباد للنشر.

دائرة الإحصاءات العامة (1964)؛ *التعداد العام الأول للسكان والمساكن18 تشرين الثاني 1961م*، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، م2، آب.

الدوايمة، أحمد أبو فروة (2012)؛ *موسوعة المدن والقرى الأردنية*، تدقيق ومراجعة جمال النوافعة ومحمد القبيلات، عمّان: وزارة الثقافة.

الزركلي، خير الدين (2009)؛ *عامان في عمان مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن 1921–1923*، تحقيق ومراجعة، عيسى الحسن، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

الطيب، محمد سليمان (1997)؛ *موسوعة القبائل العربية بحوث ميدانية تاريخية*، مج1،ج1، القاهرة: دار الفكر العربي.

العبادي، أحمد عويدي (1984)؛ *مقدمة لدراسة العشائر الأردنية، دراسة تحليلية وتطبيقية من عام 1921–1984*، عمان: منشورات دائرة الثقافة والفنون.

عبيدات، شفيق (2011)؛ *الإنجازات والصعوبات، كتب التكليف السامي لحكومات المغفور له الحسين بن طلال*، عمان: مطابع الدستور التجارية.

عبد القادر، حسن؛ وأبو حمود، قسطندي نقولا؛ غوشه، عادل شحاده؛ السرياني، محمد محمود (1973)؛ *أسماء المواقع الجغرافية في الأردن وفلسطين*، عمان: منشورات اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر. المجلس القومي للتخطيط (د.ت)؛ *برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية 1964-1970م*، عمان.

المجلس القومي للتخطيط (د.ت)؛ *خطة التنمية الخمسية 1976-1980م*، عمان.

ملحق الجريدة الرسمية (30 كانون الأول 1962)؛ *مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني السابع*، ع4، الجلد7.

الهنيدي، محمد إبراهيم (1965)؛ تقرير المملكة الأردنية الهاشمية عن نشاطها في رعاية البدو وتحضيرهم وتوطينهم، المؤتمر التاسع لخبراء الشؤون الاجتماعية والعمل، القدس- المملكة الأردنية الهاشمية، 8-13 أيار.

الواكد، فندي أحمد والشرعة، إبراهيم فاعور (2022)؛"جهود مؤسسات الدولة الأردنية في تنمية قطاعي الزراعة والمياه بين عامي (1950-1967م) دراسة تاريخية وثائقية". *مجلة الجامعة الإسلامية بغزة*، سلسلة الدراسات الإنسانية، مج30، ع3، ص195-232.

وثيقة حكومية (1954/7/12)؛ رقم 185/12/3/13 كتاب من وزير المالية إلى رئيس الوزراء.

وثيقة حكومية (1955/4/26)؛ رقم 98/9/1/30 قرار اللجنة الوزارية رقم (2).

وثيقة حكومية (1957/12/2)؛ رقم 312/1/12/17، بلاغ من وزير الداخلية رقم (151) لسنة 1957م.

وثيقة حكومية (1959/8/19)؛ رقم 74/7/2/30 كتاب من رئيس لجنة الإسعاف المركزية إلى محافظ... متصرف لواء...قائمقام الكورة.

وثيقة حكومية (1960/1/11)؛ رقم 141/7/2/30 كتاب من قائمقام الكورة إلى رئيس لجنة الإسعاف المركزية.

وثيقة حكومية (1960/6/26)؛ رقم 217/4/1/30 كتاب من رئيس لجنة الإسعاف المركزية إلى رئيس الوزراء.

وثيقة حكومية (1960/9/22)؛ رقم 211/4/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى وزير الاقتصاد الوطني- مكتب التموين.

وثيقة حكومية (1960/10/12)؛ رقم 59/2/2/30 كتاب من المدير العام لمكتب التموين ومراقبة الأسعار إلى مراقب التموين وأسعار إربد.

وثيقة حكومية (1960/11/23)؛ رقم 84/2/2/30 برنامج توزيع حبوب الهبة الأمريكية على قضاء الكورة.

وثيقة حكومية (5 شباط 1961)؛ رقم 2-1/16/1/30 كتاب من الخبير الزراعي إلى رئيس مجلس الإعمار.

وثيقة حكومية (1961/2/5)؛ رقم 120/13/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.

وثيقة حكومية (1961/2/5)؛ رقم 139/13/1/30 كتاب من وزير الشؤون الاجتماعية إلى رئيس الوزراء.

وثيقة حكومية (1961/2/5)؛ رقم 141/13/1/30 كتاب من وزير الشؤون الاجتماعية إلى رئيس الوزراء.

وثيقة حكومية (1961/2/6)؛ رقم 152/13/1/30 شيك البنك العربي لحساب معونة الجنوب.

وثيقة حكومية (1961/2/6)؛ رقم 163/13/1/30 شيك البنك العربي لحساب معونة الجنوب.

وثيقة حكومية (1961/2/6)؛ رقم 164/13/1/30 شيك البنك العربي لحساب معونة الجنوب.

وثيقة حكومية (1961/2/6)؛ رقم 165/13/1/30 شيك البنك العربي لحساب معونة الجنوب.

وثيقة حكومية (1961/2/6)؛ رقم 176/13/1/30 كتاب من مدير البنك العربي إلى رئيس الوزراء.

وثيقة حكومية (1961/2/8)؛ رقم 143/13/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.

وثيقة حكومية (1961/2/8)؛ رقم 145/13/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.

وثيقة حكومية (1961/2/8)؛ رقم 156/13/1/30 شيك البنك العربي لحساب معونة الجنوب.

وثيقة حكومية (1961/2/8)؛ رقم 157/13/1/30 شيك البنك العربي لحساب معونة الجنوب.
وثيقة حكومية (1961/2/9)؛ رقم 6/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/2/11)؛ رقم 150/13/1/30 كتاب من مدير البنك العربي إلى رئيس الوزراء بهجت التلهوني.
وثيقة حكومية (1961/2/12)؛ رقم 152/13/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/2/13)؛ رقم 185/13/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/2/15)؛ رقم 188/13/1/30 شيك البنك العربي لحساب معونة الجنوب.
وثيقة حكومية (1961/2/18)؛ رقم 299/13/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/3/1)؛ رقم 35/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/3/2)؛ رقم 32/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/3/5)؛ رقم 43/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/3/7)؛ رقم 44/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/3/9)؛ رقم 54/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/3/12)؛ رقم 82/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/3/26)؛ رقم 114/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/3/28)؛ رقم 133/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/3/30)؛ رقم 136/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/4/6)؛ رقم 172/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/4/11)؛ رقم 183/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/4/15)؛ رقم 200/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/4/15)؛ رقم 207/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/4/18)؛ رقم 208/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/4/22)؛ رقم 219/14/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/4/26)؛ رقم 234/14/1/30 كتاب من وزير الداخلية إلى وزير المالية.
وثيقة حكومية (1961/5/15)؛ رقم 263/14/1/30 كتاب من مدير البنك العربي المحدود إلى القائد العام للقوات المسلحة ورئيس اللجنة الفرعية لإغاثة أبناء اللواء الجنوبي.
وثيقة حكومية (1961/7/3)؛ رقم 45/15/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1961/9/10)؛ رقم 142/2/2/30 كتاب من وكيل قائمقام الكورة إلى متصرف لواء عجلون.
وثيقة حكومية (1961/10/23)؛ رقم 174/15/1/30–175 كتاب من ممثلي الجمعيات التطوعية الأمريكية في الأردن إلى وزير الشؤون الاجتماعية.
وثيقة حكومية (1962/3/18)؛ رقم 5/5/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى وزير الدفاع– الداخلية.
وثيقة حكومية (1962/3/24)؛ رقم 9/5/1/30–16 كتاب من أعضاء اللجنة التوجيهية لإغاثة الجنوب إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/3/27)؛ رقم 20/5/1/30–26 كتاب من وزير الداخلية "ملحق لتقرير اللجنة التوجيهية لإسعاف وتحسين الخدمات في اللواء الجنوبي بتاريخ 1962/3/24م إلى رئيس الوزرا.

وثيقة حكومية (1962/5/1)؛ رقم 139/10/6/19 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (5/ /6 1962)؛ رقم 37/16/1/30 كتاب من وزير الدفاع إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/6/6)؛ رقم 61/16/1/30 كتاب من وزير الداخلية إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/6/24)؛ رقم 62/16/1/30 كتاب من وزير المالية إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/6/26)؛ رقم 58/16/1/30-60 كتاب من وزير الداخلية إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/6/27)؛ رقم 171/16/1/30 كتاب من وزير التربية والتعليم إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/6/30)؛ رقم 86/10/1/33 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1962/7/2)؛ رقم 168/16/1/30 كتاب من وزير الأشغال إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/7/11)؛ رقم 165/16/1/30 كتاب من وزير الشؤون الاجتماعية إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/7/18)؛ رقم 84/16/1/30 كتاب من وزير الشؤون الاجتماعية إلى رئيس مجلس.
وثيقة حكومية (1962/7/28)؛ رقم 166/16/1/30 كتاب من وزير الصحة إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/7/29)؛ رقم 157/16/1/30-158 كتاب من متصرف معان إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/7/30)؛ رقم 163/16/1/30 كتاب من وزير الزراعة إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/8/6)؛ رقم 169/16/1/30 كتاب من وزير المواصلات إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/8/13)؛ رقم 159/16/1/30 كتاب من متصرف معان إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/8/13)؛ رقم 167/16/1/30 كتاب من وزير الداخلية إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/8/16)؛ رقم 147/16/1/30-148 كتاب من وزير الداخلية إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/8/23)؛ رقم 149/16/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى القائد العام للقوات المسلحة.
وثيقة حكومية (1962/8/27)؛ رقم 175/16/1/30 كتاب من وزير المواصلات إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/9/1)؛ رقم 4/16/1/30-7 مشروع إسكان بدو الجنوب/ القيادة المسلحة – مديرية المصانع والابنية والأشغال.
وثيقة حكومية (1962/9/5)؛ رقم 179/16/1/30 قرار مجلس الوزراء/ رقم 1375.
وثيقة حكومية (1962/9/8)؛ رقم 201/16/1/30 كتاب من القائد العام للقوات المسلحة إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1962/9/27)؛ رقم 209/10/6/19 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1962/9/27)؛ رقم 210/10/6/19 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1962/11/1)؛ رقم 2/8/1/17 نشرة مجلس الأعمار تشرين الثاني 1962م.
وثيقة حكومية (1962/12/5)؛ رقم 15/11/6/19 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.
وثيقة حكومية (1962/12/29)؛ رقم 71/10/1/20 كتاب من وزير الشؤون الاجتماعية إلى وزير المالية.
وثيقة حكومية (1963/2/21)؛ رقم 60/1/6/19 كتاب من رئيس الوزراء إلى قاضي معان الشرعي.
وثيقة حكومية (1963/3/26)؛ رقم 94/10/6/19 كتاب من رئيس الوزراء إلى وزير الداخلية.
وثيقة حكومية (1963/5/11)؛ رقم 133/2/6/22، كتاب من المدير العام لمؤسسة الاقراض الزراعي إلى رئيس الوزراء.
وثيقة حكومية (1964/10/18)؛ 79/5/2/30 وقائع ومقررات لجنة الإسعاف المركزية في جلستها المنعقدة.
وثيقة حكومية (1965/8/8)؛ رقم 88/200/1/30 كتاب من رئيس الوزراء إلى مدير البنك العربي.

EFERENCES

Abū Khūṣah, Aḥmad (1943); *al-ʻAshā'ir al-Urdunīyah wa-al-Filasṭīnīyah wa-Washā'ij al-Qurbā baynahā*, ʻAmmān: No publisher.

al-Ashqar, Muḥammad Aḥmad (1994); *Athar al-Musāʻadāt al-Amrīkīyah fī al-Siyāsah al-Khārijīyah al-Urdunīyah 1957-1991 A.D.*, unpublished M.A thesis, University of Jordan.

al-ʻAbbādī, Aḥmad ʻUwaydī (1984); Muqadimah li-Dirāsat al-ʻAshā'ir al-Urdunīyah: Dirāsah Taḥlīlīyah wa-Taṭbīqīyah min ʻĀm 1921-1984, ʻAmmān: Dā'irat al-Thaqāfah wa-al-Funūn.

ʻAbd al-Qādir, Ḥasan; Abū Ḥumūd, Qasṭandī Naqūlā; Ghoushah, ʻĀdil Shaḥādah; al-Siriānī, Muḥammad Maḥmoŭd (1973); *Asmā' al-Mawāqiʻ al-Jughyrāfīyah fī al-Urdunn wa-Filasṭīn*, ʻAmmān: Manshūrāt al-Lajnah al-Urdunīyah lil-Taʻrīb wa-al-Tarjamah wa-al-Nashr.

ʻUbaydāt, Shafīq (2011); al-Injāzāt wa-al-Ṣuʻūbāt: Kutub al-taklīf al-sāmī li-ḥukūmāt al-maghfūr la-hu al-Ḥusayn ibn Ṭalāl, ʻAmmān, Maṭābiʻ al-Dustūr al-Tijārīyah.

Banī Yūnus, Ma'mūn (2011); "al-Ḥayāh al-Iqtiṣādīyah wa-al-Ijtimāʻīyah fī al-ʻAqabah 1864-1925 A.D.". *Dawrīyat Kān al-Tārīkhīyah*, Year 4, Tishrīn al-Thānī 13, pp. 8-20.

Benderman, Harold and Newfeld, E. (1987); "Mennonite Central Committee (International)". GAMEO https://gameo-org.translate.goog/index.php?title=Mennonite_Central_Committee_(International)&_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

al-Budūr, Sihām Aḥmad (2014); *al-Ḥayāh al-Ijtimāʻīyah fī Liwā' Maʻān 1924-1964 Dirāsah Wathāʻiqīyah*, unpublished M.A thesis, Mu'tah University.

al-Buṭṭūsh, Zaynab (2004); *Tārīkh Qaḍā' al-ʻAqabah (1306-1343 A.H./ 1892-1924 A.D.)*, unpublished M.A thesis, Mu'tah University.

Dā'irat al-Iḥṣā'āt al-ʻĀmmah (1964); *al-Taʻdād al-ʻĀm al-Awwal lil-Sukkān wa-al-Masākin 18 Tishrīn al-Thānī 1961*, ʻAmmān: Maṭbaʻat Dā'irat al-Iḥṣā'āt al-ʻĀmmah, vol. 2. May.

al-Dawāyimah, Aḥmad Abū Farwah (2012); *Mawsūʻat al-Mudun wa-al-Qurā al-Urdunīyah*, edited and reviewed by Jamāl al-Nawāfiʻah and Muḥammad al-Qabīlāt, ʻAmmān: Wizārat al-Thaqāfah.

al-Hinīdī, Muḥammad Ibrāhīm (1965); "Taqrīr al-Mamlakah al-Urdunīyah al-Hāshimīyah ʻan Nashāṭuhā fī Riʻāyat al-Badw wa-Taḥḍīrihim wa-Tawṭīnihim". *al-Muʾtamar al-Tāsiʻ li-Khubarā' al-Shu'ūn al-Ijtimāʻīyah wa-al-ʻAmal*, Jerusalem, al-Mamlakah al-Urdunīyah al-Hāshimīyah, 8-13 May.

al-Ḥūrānī, Hānī; Abū Rummān, Ḥusayn; al-Ṭuwaysī, Bāsim; al-Sūf, Nabīlah; Nāṣir, Lamīs; Abū Raṣāʻ, ʻUmar; al-ʻUlān, Bājis; Ṭāhir, Ṣalāḥ al-Dīn; Basūnī, Ḥasan (2006); *Dalīl Munaẓẓamāt al-Mujtamaʻ al-Madanī fī al-Urdun*, Ishrāf wa-Taqdīm Hānī al-Ḥūrānī, Ḥusayn Abū Rummān ed., ʻAmmān: Dār Sindibād lil-Nashr.

al-Jarīdah al-Rasmīyah (1957); No. 1339.

al-Jarīdah al-Rasmīyah (1958); No. 1378.

al-Jarīdah al-Rasmīyah (1962); No. 1627.

al-Jarīdah al-Rasmīyah (1957); No. 1339.

Jarīdat al-Manār (1962); No. 543.

al-Jāzī, Muḥammad (2009); *Bādīyat Janūb al-Urdun, Dirāsah Sūsiyūlūjīyah Iqtiṣādīyah 1921-1946*, ʻAmmān: Dār Kunūz al-Maʻrifah al-ʻIlmīyah lil-Nashir wa-al-Tawzīʻ.

al-Jāzī, Anwar Dibshī (2015); *Bādiyat Maʻān 1925-1975 A.D.*, unpublished M.A thesis, Mu'tah University.

al-Majlis al-Qawmī lil-Takhṭīṭ (no date); *Barnāmaj al-Sanawāt al-Sabaʿ lil-Tanmiyah al-Iqtiṣādīyah 1964-1970 A.D.*, al-Majlis al-Qawmī lil-Takhṭīṭ, ʻAmmān.

al-Majlis al-Qawmī lil-Takhṭīṭ (no date); Khiṭṭat al-Tanmīyah al-Khamsīyah 1976-1980A.D., ʻAmmān.

Mulḥaq al-Jarīdah al-Rasmīyah (30 Dec. 1962); Muḏakkarāt wa-Munāqashāt Majlis al-Ummah al-Urdunī al-Sābiʻ, no. 4, al-Jild 7.

al-Ṭayyīb, Muḥammad Sulaymān (1997); "Mawsūʻat al-Qabāʾil al-ʻArabīyah". *Buḥūth Maydānīyah wa-Tārīkhīyah*, Cairo: Dār al-Fikr al-ʻArabī, vol. 1, Part 1.

a

l-Wākid, Fandī Aḥmad and al-Sharʻah, Ibrāhīm Fāʻūr (2022); "Juhūd Muʾassasāt al-Dawlah al-Urdunīyah fī Tanmiyat Qiṭāʻay al-Zirāʻah wa-al-Miyāh bayna ʻĀmay 1950-1967 Dirāsah Tārīkhīyah Wathāʾiqīyah". *Majallat al-Jāmiʻah al-Islāmīyah bi-Ghazzah*, Silsilat al-Dirāsāt al-Insānīyah, vol. 30, no. 2, 1-31.

Wathīqah Ḥukūmīyah (7/7/1954); no. 13/3/12/185, Kitāb min Wazīr al-Mālīyah ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.

Wathīqah Ḥukūmīyah (26/4/1955); no. 30/1/9/98, Qarār al-Lajnah al-Wizārīyah Raqm (2).

Wathīqah Ḥukūmīyah (2/12/1957); no. 17/12/1/312, Balāgh min Wazīr al-Dākhilīyah Raqm (151).

Wathīqah Ḥukūmīyah (19/8/1959); no. 74/7/2/30 Kitāb min Raʾīs Lajnit al-Isʻāf al-Markazīyah ilā Muḥāfiẓ … Mutaṣarrif Liwāʾ… Qāʾim-Maqām al-Kūrah.

Wathīqah Ḥukūmīyah (11/1/1960); no. 30/2/7/141, Kitāb min Qāʾim-Maqām al-Kūrah Ilā Raʾīs Lajnit al-Isʻāf al-Markazīyah.

Wathīqah Ḥukūmīyah (26/6/1960); no. 30/1/4/217 Kitāb min Raʾīs Lajnat al-Isʻāf al-Markazīyah ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.

Wathīqah Ḥukūmīyah (22/9/1960); no. 30/1/4/211 Kitāb min Raʾīs al-Wuzarāʾ ilā Wazīr al-Iqtiṣād al-Waṭanī - Maktab al-Tamwīn.

Wathīqah Ḥukūmīyah (12/10/1960); no. 30/2/2/59 Kitāb min al-Mudīr al-ʻĀm li-Maktab al-Tamwīn wa-Murāqabat al-Asʻār ilā Murāqib al-Tamwīn wa-Asʻār Irbid.

Wathīqah Ḥukūmīyah (23/11/1960); no. 30/2/2/84 Barnāmaj Tawzīʻ Ḥubūb al-Hibah al-Amrīkīyah ʻalā Liwāʾ al-Kūrah.

Wathīqah Ḥukūmīyah (9/2/1961); no. 30/1/14/6 Kitāb min Raʾīs al-Wuzarāʾ ilā Mudīr al-Bank al-ʻArabī.

Wathīqah Ḥukūmīyah (5/2/1961); no. 30/1/16/1-2 Kitāb min al-Khabīr al-Zirāʻī ilā Raʾīs Majlis al-Iʻmār.

Wathīqah Ḥukūmīyah (5/2/1961); no. 30/1/13/120 Kitāb min Raʾīs al-Wuzarāʾ ilā Mudīr al-Bank al-ʻArabī.

Wathīqah Ḥukūmīyah (5/2/1961); no. 30/1/13/139 Kitāb min Wazīr al-Shuʾūn al-Ijtimāʻīyah Zirāʻī ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.

Wathīqah Ḥukūmīyah (5/2/1961); no. 30/1/13/141 Kitāb min Wazīr al-Shuʾūn al-Ijtimāʻīyah ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.

Wathīqah Ḥukūmīyah (6/2/1961); no. 30/1/13/152 Shīk al-Bank al-ʻArabī li-Ḥisāb Maʻūnat al-Janūb.

Wathīqah Ḥukūmīyah (6/2/1961); no. 30/1/13/163 Shīk al-Bank al-ʻArabī li-ḥisāb Maʻūnat al-Janūb.

Wathīqah Ḥukūmīyah (6/2/1961); no.30/1/13/164 Shīk al-Bank al-ʻArabī li-Ḥisāb Maʻūnat al-Janūb.

Wathīqah Ḥukūmīyah (6/2/1961); no.30/1/13/165 Shīk al-Bank al-ʻArabī li-Ḥisāb Maʻūnat al-Janūb.

Wathīqah Ḥukūmīyah (6/2/1961); no. 30/1/4/176 Kitāb min Mudīr al-Bank al-ʻArabī ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.

Wathīqah Ḥukūmīyah (8/2/1961); no. 30/1/13/143 Kitāb min Raʾīs al-Wuzarāʾ ilā Mudīr al-Bank al-ʻArabī.

Wathīqah Ḥukūmīyah (8/2/1961); no. 30/1/13/145 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (8/2/1961); no. 30/1/13/156 Shīk al-Bank al-'Arabī li-Ḥisāb Ma'ūnat al-Janūb.
Wathīqah Ḥukūmīyah (8/2/1961); no. 30/1/13/157 Shīk al-Bank al-'Arabī li-Ḥisāb Ma'ūnat al-Janūb.
Wathīqah Ḥukūmīyah (8/2/1961); no. 30/1/13/157 Shīk al-Bank al-'Arabī li-Ḥisāb Ma'ūnat al-Janūb.
Wathīqah Ḥukūmīyah (11/2/1961); 30/1/13/150 Kitāb min Mudīr al-Bank al-'Arabī ilā Ra'īs al-Wuzarā' Bahjat al-Talhūnī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (12/2/1961); no. 30/1/13/152 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (13/2/1961); no. 30/1/13/185 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (15/2/1961); no. 30/1/13/188 Shīk al-Bank al-'Arabī li-Ḥisāb Ma'ūnat al-Janūb.
Wathīqah Ḥukūmīyah (18/2/1961); no. 30/1/13/299 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (1/3/1961); no. 30/1/14/35 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (2/3/1961); no. 30/1/14/32 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (5/3/1961); no. 30/1/14/43 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (7/3/1961); no. 30/1/14/44 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (9/3/1961); 30/1/14/54 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (12/3/1961); 30/1/14/82 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (26/3/1961); no. 30/1/14/114 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (28/3/1961); no. 30/1/14/133 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (30/3/1961); no. 30/1/14/136 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (6/4/1961); no. 30/1/14/172 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (11/4/1961); no. 30/1/14/183 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (15/4/1961); no. 30/1/14/200 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (15/4/1961); no. 30/1/14/207 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (18/4/1961); no. 30/1/13/208 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (22/4/1961); no. 30/1/14/219 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.

Wathīqah Ḥukūmīyah (26/4/1961); no. 30/1/14/234 Kitāb min Wazīr al-Dākhilīyah ilā Wazīr al-Mālīyah.
Wathīqah Ḥukūmīyah (15/5/1961); no. 30/1/4/263 Kitāb min Mudīr al-Bank al-ʻArabī ilā al-Qāʾid al-ʻĀmm lil-Qūwāt al-Musallaḥah wa-Raʾīs al-Lajnah al-Farʻīyah li-Ighāthat Abnāʾ al-Liwāʾ al-Janūbī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (3/7/1961); no. 30/1/15/45 Kitāb min Raʾīs al-Wuzarāʾ ilā Mudīr al-Bank al-ʻArabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (10/9/1961); no. 30/2/2/142 Kitāb min Wakīl Qāʾim Maqām al-Kūrah ilā Mutaṣarrif Liwāʾ ʻAjlūn.
Wathīqah Ḥukūmīyah (23/10/1961); no. 30/1/15/174-175 Kitāb min Mumaththilī al-Jamʻīyāt al-Taṭawuʻīyah al-Amrīkīyah fī al-Urdun ilā Wazīr al-Shuʾūn al-Ijtimāʻīyah.
Wathīqah Ḥukūmīyah (18/3/1962); no. 30/1/5/5 Kitāb min Raʾīs al-Wuzarāʾ ilā Wazīr al-Difāʾ-al-Dākhilīyah.
Wathīqah Ḥukūmīyah (24/3/1962); no. 30/1/5/9-16 Kitāb min Aʻḍāʾ al-Lajnah al-Tawjīhīyah li-Ighāthat al-Janūb ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.
Wathīqah Ḥukūmīyah (27/3/1962); no. 30/1/5/20-26 Kitāb min Wazīr al-Dākhilīyah Mulḥaq li-Taqrīr al-Lajnah al-Tawjīhīyah li-Isʻāf wa-Taḥsīn al-Khadmāt fī al-Liwāʾ al-Janūbī al-Muʾarrakh 24/3/1962 ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.
Wathīqah Ḥukūmīyah (1/5/1962); no. 19/6/10/139 Kitāb min Raʾīs al-Wuzarāʾ ilā Mudīr al-Bank al-ʻArabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (5/6/1962); no. 30/1/16/37 Kitāb min Wazīr al-Difāʾ ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.
Wathīqah Ḥukūmīyah (6/6/1962); no. 30/1/16/61 Kitāb min Wazīr al-Dākhilīyah ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.
Wathīqah Ḥukūmīyah (24/6/1962); no. 30/1/16/62 Kitāb min Wazīr al-Mālīyah ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.
Wathīqah Ḥukūmīyah (26/6/1962); no. 30/1/16/58-60 Kitāb min Wazīr al-Dākhilīyah ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.
Wathīqah Ḥukūmīyah (27/6/1962); no. 30/1/16/171 Kitāb min Wazīr al-Tarbīyah wa-al-Taʻlīm ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.
Wathīqah Ḥukūmīyah (30/6/1962); no. 30/1/10/86 Kitāb min Raʾīs al-Wuzarāʾ ilā Mudīr al-Bank al-ʻArabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (2/7/1962); no. 30/1/16/168 Kitāb min Wazīr al-Ashghāl ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.
Wathīqah Ḥukūmīyah (11/7/1962); no. 30/1/16/165 Kitāb min Wazīr al-Shuʾūn al-Igtimāʻīyah ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.
Wathīqah Ḥukūmīyah (18/7/1962); no. 30/1/16/84 Kitāb min Wazīr al-Shuʾūn al-Ijtimāʻīyah ilā Raʾīs Majlis al-Iʻmār.
Wathīqah Ḥukūmīyah (28/7/1962); no. 30/1/16/166 Kitāb min Wazīr al-Ṣiḥḥah ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.
Wathīqah Ḥukūmīyah (29/7/1962); no. 30/1/16/157-158 Kitāb min Mutaṣarrif Maʻān ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.
Wathīqah Ḥukūmīyah (30/7/1962); no. 30/1/16/163 Kitāb min Wazīr al-Zirāʻah ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.
Wathīqah Ḥukūmīyah (6/8/1962); no. 30/1/16/169 Kitāb min Wazīr al-Muwāṣalāt ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.
Wathīqah Ḥukūmīyah (13/8/1962); no. 30/1/16/167 Kitāb min Wazīr al-Dākhilīyah ilā Raʾīs al-Wuzarāʾ.

Wathīqah Ḥukūmīyah (13/8/1962); no. 30/1/16/159 Kitāb min Mutaṣarrif Ma'ān ilā Ra'īs al-Wuzarā'.
Wathīqah Ḥukūmīyah (16/8/1962); no. 30/1/16/147-148 Kitāb min Wazīr al-Dākhilīyah ilā Ra'īs al-Wuzarā'.
Wathīqah Ḥukūmīyah (23/8/1962); no. 30/1/16/149 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā al-Qā'id al-'Ām lil-Qūwāt al-Musallaḥah.
Wathīqah Ḥukūmīyah (27/8/1962); no. 30/1/16/175 Kitāb min Wazīr al-Muwāṣalāt ilā Ra'īs al-Wuzarā'.
Wathīqah Ḥukūmīyah (1/9/1962); no. 30/1/16/4-7 Mashrū' Iskān Biddū al-Janūb / al-Qiyādah al-Musallaḥah- Mudīrīyat al-Maṣāni' wa-al-Abniyah wa-al-Ashghāl.
Wathīqah Ḥukūmīyah (5/9/1962); no. 30/1/16/179 Qarār Majlis al-Wuzarā' no. (1375).
Wathīqah Ḥukūmīyah (8/9/1962); no. 30/1/16/201 Kitāb min al-Qā'id al-'Āmm lil-Qūwāt al-Musallaḥah ilā Ra'īs al-Wuzarā'.
Wathīqah Ḥukūmīyah (27/9/1962); no. 19/6/10/210 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (27/9/1962); no. 19/6/10/209 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (1/11/1962); no. 17/1/8/2 Nashrat Majlis al-I'mār Tishrīn al-Thānī 1962.
Wathīqah Ḥukūmīyah (15/12/1962); no. 19/6/11/5 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (29/12/1962); no. 20/1/10/71 Kitāb min Wazīr al-Shu'ūn al-Ijtimā'īyah ilā Wazīr al-Mālīyah'.
Wathīqah Ḥukūmīyah (21/2/1963); no. 19/6/1/60 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Qāḍī Ma'ān al-Shar'ī.
Wathīqah Ḥukūmīyah (26/3/1963); no. 19/6/10/94 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Wazīr al-Dākhilīyah.
Wathīqah Ḥukūmīyah (11/5/1963); no. 22/6/2/133 Kitāb min al-Mudīr al-'Āmm li-Mū'assasat al-Iqrāḍ al-Zirā'ī ilā Ra'īs al-Wuzarā'.
Wathīqah Ḥukūmīyah (18/10/1964); no. 30/2/5/79 Waqā'i' Jalsat wa-Muqarrarāt Lajnat al-Is'āf al-Markazīyah.
Wathīqah Ḥukūmīyah (8/8/1965); no. 30/1/200/88 Kitāb min Ra'īs al-Wuzarā' ilā Mudīr al-Bank al-'Arabī.
Wikipedia; *Catholic Relief Services*
https://en-m-wikipedia-org.translate.goog/wiki/Catholic_Relief_Services?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc
Wikipedia; World Council of Churches
https://en.wikipedia.org/wiki/World_Council_of_Churches
al-Ziriklī, Khayr al-Dīn (2009); *'Āmān fī 'Ammān Muḏakkirāt 'Āmayn fī 'Āṣimat Sharq al-Urdunn 1921-1923*, 'Īsā al-Ḥasan ed., 'Ammān: al-Ahlīyah lil-Nashr wa-al-Tawzī'.